تقـريـــر

حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

السنة المالية 2019

مداولة

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تم تغييرهما وتتميمهما، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية بخصوص السنة المالية 2019.

وتم إنجاز تقرير في هذا الشأن من طرف لجنة تتكون من الأستاذ أحمد أوشن رئيس فرع بالغرفة الأولى، والأستاذ مصطفى آيت بلق والأستاذة خديجة آيت زي مستشارين بذات الغرفة.

وقد تم التداول بشأن هذا التقرير والمصادقة عليه من طرف هيئة مكونة من:

- ذ. إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛
- ذ. محمد دير، الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات، عضوا؛
- ذ. محمد الصوابي، رئيس الغرفة الأولى، عضوا؛
- ذ. محمد البسطاوي، رئيس الغرفة الثانية، عضوا؛
- ذ. محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة الثالثة، عضوا؛
- ذ. حسن النمراني، رئيس الغرفة الرابعة، عضوا؛
- ذ. بوشعيب بيبط، رئيس الغرفة الخامسة، عضوا؛
- ذ. رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة السادسة، عضوا؛
- ذ. ابراهيم بن به، رئيس غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذ. أحمد أمساس، رئيس غرفة استئناف الأحكام الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، عضوا؛
- ذ. أحمد القاسمي، رئيس غرفة التدقيق والبت في الحسابات، عضوا؛
- ذ. عبد العزيز كلوح، رئيس غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات والمقرر العام، عضوا؛
- ذ. عبد الصمد لزرك، منسق أشغال المجالس الجهوية للحسابات، عضوا.

وحرر بالرباط في 21 ديسمبر 2020

فهرس

أهم الملاحظات والتوصيات 5

تقديم 10

الجزء الأول: معطيات عامة حول حسابات الأحزاب السياسية 12

1. تقديم الحسابات السنوية 12
2. موارد الأحزاب السياسية 14
3. نفقات الأحزاب السياسية 20

الجزء الثاني: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات 24

1. حول إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة 24
2. حول الإشهاد بصحة الحسابات 30
3. حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة 31
4. حول مسك المحاسبة 31
5. حول فحص صحة النفقات 32
6. حول وسيلة أداء النفقات 34

الجزء الثالث: النتائج الخاصة بكل حزب سياسي 35

حزب العدالة والتنمية 36
حزب الأصالة والمعاصرة 38
حزب الاستقلال 39
حزب التجمع الوطني للأحرار 42
حزب الحركة الشعبية 44
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 46
حزب الاتحاد الدستوري 47
حزب التقدم والاشتراكية 48
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية 50
الحزب الاشتراكي الموحد 53
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي 55
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي 57
حزب جبهة القوى الديمقراطية 59
حزب البيئة والتنمية المستدامة 61
حزب الوحدة والديمقراطية 62
حزب العهد الديمقراطي 63
حزب الإنصاف 65
حزب الخضر المغربي 66

حزب الديمقراطيين الجدد 68
حزب النهضة والفضيلة 70
حزب الشورى والاستقلال 72
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية 73
حزب النهضة 76
حزب الأمل 77
حزب الإصلاح والتنمية 78
حزب الوسط الاجتماعي 80
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية 82
حزب العمل 85
حزب المجتمع الديمقراطي 87
الحزب الديمقراطي الوطني 88
حزب القوات المواطنة 91
حزب النهج الديمقراطي 92

أهم الملاحظات والتوصيات

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية[1] وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية[2] كما تم تغييرهما وتتميمهما، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية برسم السنة المالية 2019.

ونظرا لتزامن تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها هذه السنة مع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد ببلادنا، وانسجاما مع التدابير الوقائية التي دعت إليها السلطات المختصة لتفادي انتشارها، فقد اعتمد المجلس الأعلى للحسابات آلية جديدة تستجيب لشروط السلامة الصحية للمرتفقين ولجميع العاملين به وتضمن استمرارية أدائه لمهامه الدستورية والقانونية، إذ قام بإعداد منصة رقمية بهدف تمكين الأحزاب السياسية من الإيداع الإلكتروني للوثائق المكونة لحساباتها برسم السنة المالية 2019.

وسجل المجلس في هذا الصدد، أنه من أصل اثنين وثلاثين (32) حزبا الذين أدلوا بحساباتهم السنوية للمجلس، قام سبعة وعشرون (27) حزبا بإيداع الحسابات المذكورة من خلال المنصة الرقمية المشار إليها أعلاه.

وحيث إنه استنادا إلى مقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بإيداع حساباتها السنوية لدى المجلس برسم سنة 2019 في 31 مارس 2020 على أبعد تقدير.

وأخذا بعين الاعتبار مقتضيات المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها الذي نص ضمن مادته السادسة على أنه **"يوقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، ويستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ المذكور"**؛ وكذا مقتضيات المراسيم المتعلقة بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19، وأيضا مقتضيات القانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 سالف الذكر الذي نسخ وعوض أحكام المادة السادسة من ذات المرسوم بقانون، فإن آخر أجل لتقديم الحسابات السنوية يكون يوم الاثنين 3 غشت 2020.

وفي هذا الإطار، سجل المجلس أنه من أصل أربعة وثلاثين (34) حزبا، أودع هذه السنة إثنان وثلاثون (32) حزبا حساباتهم السنوية لدى المجلس، مقابل واحد وثلاثين (31) حزبا خلال سنة 2018، وتخلف عن القيام بذلك كل من الحزب المغربي الحر وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما لوحظ أن أربعة وعشرين (24) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، في حين أودعت ثمانية (08) أحزاب حساباتها بعد انصرام الأجل المذكور.

وحسب ما تم التصريح به من طرف الأحزاب السياسية، فقد بلغت مواردها خلال هذه السنة ما مجموعه 127,39 مليون درهم، وتشمل من جهة، الدعم المقدم من طرف الدولة بمبلغ 59,66 مليون درهم، الذي يتوزع بين الدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير (98,21%)، وتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (0,39%)، وكذا تشجيع تمثيلية النساء (1,40%)؛ ومن جهة أخرى، الموارد الذاتية بمبلغ 67,73 مليون درهم، التي تشمل أساسا واجبات الانخراط والمساهمات (65,92%)، وعائدات غير جارية أخرى (33,63%)، وعائدات مالية (0,45%).

1 - الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 في 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

2 - الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 في فاتح ربيع الآخر 1423 الموافق 13 يونيو 2002،

وفي المقابل بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية هذه السنة ما مجموعه 145,73 مليون درهم، تتوزع أساسا بين تكاليف التسيير (81,89%)، واقتناء أصول ثابتة (17,93%).

وقد أسفرت عملية تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي عن عدة ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب، وذلك قصد الإدلاء بتوضيحاتهم وبتعقيباتهم. وقد سجل المجلس أن معظم هذه الأحزاب قدمت إجابات بشأن الملاحظات الموجهة إليها والتي همت أساسا المحاور التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قامت بعض الأحزاب بإرجاع جزء من الدعم الذي حصلت عليه إلى الخزينة بما مجموعه 5,07 مليون درهم خلال سنة 2019 و7,08 مليون درهم خلال سنة 2020، وفي المقابل لم تقم أحزاب أخرى بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة قدرها 13,75 مليون درهم، تتعلق بالدعم الممنوح لها برسم استحقاقات انتخابية سابقة (اقتراع 12 يونيو 2009 واقتراع 25 نوفمبر 2011 واقتراع 4 سبتمبر 2015 واقتراع 2 أكتوبر 2015 واقتراع 7 أكتوبر 2016، وكذا برسم الدعم السنوي عن سنتي 2017 و2019. وتتوزع هذه المبالغ بين الدعم غير المستحق[3] (2,19 مليون درهم)، والدعم غير المستعمل[4] أو المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها[5] (2,49 مليون درهم)، وأخيرا الدعم الذي لم يتم تبرير صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة (9,07 مليون درهم).

حول الإشهاد بصحة الحساب

من أصل اثنين وثلاثين (32) حزبا الذين أدلوا بحساباتهم السنوية برسم هذه السنة، سجل المجلس أن:

- ثمان وعشرين (28) حزبا قدمت حسابات مشهودا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها ستة وعشرون (26) حزبا أدلوا بحسابات مشهودا بصحتها بدون تحفظ، وحزبان (02) قدما حسابين مشهودا بصحتهما بتحفظ، ويتعلق الأمر بكل من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية؛
- ثلاثة (03) أحزاب قدمت تقارير خبراء محاسبين لم يراع فيها المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي والمحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، حيث اكتفت من خلال التقارير المقدمة بالإشهاد بأن القوائم التركيبية " **تعطي صورة أمينة للوضعية المالية للحزب**" عوض الإشهاد " **بأنها تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه**"، ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب القوات المواطنة؛
- حزب واحد (01) قدم حسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب المذكور، ويهم الأمر حزب جبهة القوى الديمقراطية.

3- حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية والمبلغ العائد له وفقا للنتائج المحصل عليها في الاقتراع المعني.

4 - حاصل الفرق بين مبلغ الدعم العائد للحزب ومجموع المصاريف الانتخابية المنجزة.

5 - مبلغ الدعم الذي تم صرفه من طرف الحزب في نفقات لاتندرج ضمن أوجه الصرف المحددة في المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.451 الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛ ونفس المادة من المرسوم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

حول الوثائق المكونة للحسابات السنوية

همت الملاحظات المتعلقة بالوثائق المكونة للحسابات السنوية المقدمة بشكل أساسي النقط التالية:

- خمسة (05) أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09[6]، ويتعلق الأمر بحزب النهضة وحزب الإصلاح والتنمية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية؛
- أربعة (04) أحزاب لم تقدم كل الكشوفات المتعلقة بحساباتها البنكية، ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية؛
- ثلاثة (03) أحزاب لم تقدم للمجلس جردا بمستندات الإثبات المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب النهج الديمقراطي؛
- الحزب الاشتراكي الموحد قدم جدول "الدعم العمومي" وكذا حساب العائدات والتكاليف يتضمنان مبلغ الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (70.000,00 درهم)، في حين لا تبرز كشوفات الحساب البنكي المقدمة من طرف الحزب أي عملية بشأن توصله بهذا المبلغ.

حول مسك المحاسبة

سجل المجلس بشأن مسك المحاسبة أن:

- ثمانية (08) أحزاب قامت بمسك محاسباتها وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب الخضر المغربي وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة وحزب الإصلاح والتنمية وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي؛
- عشرة (10) أحزاب لم تقم بتنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة"، ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب العهد الديمقراطي وحزب النهضة والفضيلة وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني؛
- ثلاثة (03) أحزاب لم تتضمن سجلاتها المحاسبية المدلى بها للمجلس حساب "الصندوق"، رغم أنها قامت بأداء عدة نفقات نقدا، وهو ما يخالف قاعدة الشمولية[7]، إذ أن الأحزاب ملزمة بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب العمل؛
- حزبين (02) لم يقوما بوضع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية[8] وفق النماذج الواردة بالقانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية والمشار إليها بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بكل من حزب الديمقراطيين الجدد وحزب العمل؛

6 - الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية

7- Exhaustivité des écritures
8 - Tableaux de l'ETIC

- حزب الإصلاح والتنمية اكتفى على مستوى حساب "التمويل العمومي"، باحتساب حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم الممنوح له والمبالغ التي قام بإرجاعها إلى الخزينة، كما أن حزب التقدم والاشتراكية اكتفى على مستوى نفس الحساب المذكور، باحتساب حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم الممنوح له والمبلغ الواجب إرجاعه إلى الخزينة، وهو ما يخالف مبدأ الحيطة[9] الذي يلزم الحزب بتسجيل العائدات عند اكتسابها وكذا مبدأ الوضوح[10] الذي يمنع أي عملية مقاصة[11] بين المبالغ، المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- حزبين (02) لم يقوما بتنزيل بعض العائدات أو التكاليف بالحسابات المناسبة، وهو ما يخالف مبدأ الوضوح المشار إليه سلفا، ونخص بالذكر كلا من حزب العدالة والتنمية وحزب النهضة والفضيلة؛
- حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية قدم حساب "الصندوق" الذي يبرز أحيانا أرصدة دائنة، مخالفا بذلك مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لاتسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور؛
- حزب العهد الديمقراطي قدم قوائم تركيبية[12] لا تبرز المبالغ المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة، كما أنه خلال وضع موازنة هذه السنة، لم يتم ترحيل أرصدة الدورة المحاسبية برسم السنة المالية 2018، وهو ما يخالف قاعدة "عدم المساس بالموازنة[13] المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي أن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة.

حول فحص صحة النفقات

بلغ مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية برسم هذه السنة، ما قدره 145,73 مليون درهم، وسجل المجلس ملاحظات بخصوص تنفيذ نفقات بمبلغ إجمالي قدره 2,34 مليون درهم، أي بنسبة 1,60% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، مقابل 2,72% سنة 2018 و5,55% سنة 2017، وهو ما يعكس تحسنا ملموسا في إثبات صرف النفقات. وتخص الملاحظات المشار إليها:

- نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة (81,03%)؛
- نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية (2,06%)؛
- نفقات تم بشأنها تقديم وثائق غير معنونة باسم الحزب (16,91%).

حول وسيلة أداء النفقات

قام حزب واحد (01) بأداء نفقات نقدا بذل الشيك أو التحويل البنكي بما مجموعه 440.110,20 درهم، رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يتجاوز 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية.

9 - Principe de prudence
10 - Principe de clarté
11 - Compensation
12 - Etats de synthèse
13 - Règle d'intangibilité du bilan

التوصيات

من خلال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي المتعلق بالسنة المالية 2019، سجل المجلس تحسنا في الأداء المالي والمحاسباتي لعدد من الأحزاب. ومن أجل ترسيخ هذا المنحى، يوصي السلطات الحكومية المختصة والأحزاب السياسية بما يلي:

فيما يخص السلطات الحكومية المختصة

1. مواصلة المجهودات المبذولة من أجل إرجاع الأحزاب السياسية إلى الخزينة المبالغ غير المستحقة وغير المستعملة وتلك التي لم يتم الإدلاء بشأنها بوثائق الإثبات المطلوبة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية، وكذا المبالغ غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، وعند الاقتضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق الأحزاب التي لم تقم بتسوية وضعيتها تجاه الخزينة؛
2. العمل على إعداد لائحة الوثائق الثبوتية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب؛
3. العمل على تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر الإدارية للأحزاب بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد وإعداد دليل للمساطر المحاسبية ونظام معلوماتي مشترك بين الأحزاب السياسية.

فيما يخص الأحزاب السياسية المعنية

4. العمل على إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة غير المستحقة وغير المستعملة وتلك التي لم يتم الإدلاء بشأنها بوثائق الإثبات المطلوبة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية، وكذا المبالغ غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير؛
5. الحرص على تقديم كل الوثائق المكونة للحسابات السنوية في الآجال المقررة في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وعلى الإشهاد بصحة الحسابات المدلى بها وفق مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي للأحزاب السياسية ووفق المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" للهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين وذلك بهدف تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية؛
6. العمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية[14] وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية[15] كما تم تغييرهما وتتميمهما، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية بخصوص السنة المالية 2019.

وعملا بمقتضيات المادتين 42 و44 من القانون التنظيمي سالف الذكر فإن الأحزاب السياسية ملزمة بأن تقدم حساباتها السنوية للمجلس على أبعد تقدير في 31 مارس من السنة الموالية للسنة المعنية مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

وفي حالة عدم تقديم المستندات والوثائق في الآجال القانونية، يوجه الرئيس الأول للمجلس إنذارا إلى المسؤول الوطني عن الحزب وذلك من أجل تسوية وضعية الحزب خلال أجل ثلاثين يوما. وإذا لم يقم الحزب المعني بتسوية وضعيته بعد انصرام هذا الأجل، فإنه يفقد حقه في الاستفادة من الدعم السنوي برسم السنة الموالية، دون الإخلال باتخاذ التدابير والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

وبخصوص الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، فقد نصت المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه، على أن الأحزاب السياسية التي استفادت من الدعم ملزمة بأن تثبت أن المبالغ التي حصلت عليها قد تم استعمالها في الغايات التي منحت من أجلها. كما نصت المادة المذكورة في فقرتها الثالثة[16] على أنه "**يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34**[17] ...".

أما بخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب السياسية، فإن المسؤول الوطني عن الحزب المعني ملزم بأن يدلي ببيان للمصاريف التي تم إنفاقها بصورة فعلية في هذا الشأن، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من المرسوم رقم 2.12.293 الصادر في 15 من شعبان 1433 (05 يوليو 2012) بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه.

وعملا بمقتضيات المادة 5 من نفس المرسوم، فإن كل حزب سياسي ملزم بأن يرجع إلى الخزينة، كل مبلغ تسلمه في هذا الإطار لم يتم استعماله كليا أو جزئيا للأغراض التي منح من أجلها.

ولتدقيق هذه الحسابات وفحص صحة النفقات، حدد المجلس إطارا منهجيا يهدف إلى التأكد من مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل.

وفي هذا الصدد، يتأكد المجلس في مرحلة أولى، من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها في الآجال القانونية ومن إدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها، ويقوم في مرحلة ثانية، بتوجيه إنذار إلى الأحزاب التي لم تدل بحساباتها بغرض تسوية وضعيتها، ثم يباشر في

14- الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

15- الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 في فاتح ربيع الآخر 1423 الموافق 13 يونيو 2002.

16 - تمت إضافة الفقرة الثالثة بموجب القانون التنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

17 - المادة 32 تتعلق بالدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير.

مرحلة أخيرة عملية تدقيق هذه الحسابات وفحص صحة النفقات المنجزة. وتطال عملية التدقيق والفحص المحاور المتعلقة بتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية الموارد وصحة النفقات.

وقد أسفرت هذه العملية عن مجموعة من الملاحظات، تم توجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب قصد الإدلاء بتبريراتهم أو بتعقيباتهم عند الاقتضاء.

وباستثناء الحزب الاشتراكي الموحد، فقدأدلت كل الأحزاب السياسية بأجوبة عن الملاحظات الموجهة إليها من طرف المجلس، والتي همت التدبير المالي والمحاسباتي ومدى التزامها بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لماليتها.

ويعرض المجلس من خلال هذا التقرير في جزئه الأول المعطيات المتعلقة بتقديم الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وحجم مواردها ونفقاتها، فيما يتناول في جزئه الثاني النتائج العامة لتدقيق الحسابات المذكور، على أن يتطرق بشكل تفصيلي في جزئه الثالث لنتائج التدقيق الخاصة بكل هيئة سياسية.

الجزء الأول: معطيات عامة حول حسابات الأحزاب السياسية

1. تقديم الحسابات السنوية

نظرا لتزامن تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها هذه السنة مع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد ببلادنا، وانسجاما مع التدابير الوقائية التي دعت إليها السلطات المختصة لتفادي انتشارها، فقد اعتمد المجلس الأعلى للحسابات آلية جديدة تستجيب لشروط السلامة الصحية للمرتفقين ولجميع العاملين به وتضمن استمرارية أدائه لمهامه الدستورية والقانونية، إذ قام المجلس بإعداد منصة رقمية بهدف تمكين الأحزاب السياسية من الإيداع الإلكتروني للوثائق المكونة لحساباتها برسم السنة المالية 2019.

وسجل المجلس في هذا الصدد، أنه من أصل اثنين وثلاثين (32) حزبا الذين أدلوا بحساباتهم السنوية للمجلس، قام سبعة وعشرون (27) حزبا بإيداع الحسابات المذكورة من خلال المنصة المشار إليها سلفا.

وحيث إنه استنادا إلى مقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بإيداع حساباتها السنوية لدى المجلس برسم سنة 2019 في 31 مارس 2020 على أبعد تقدير.

وحيث إن المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها [18] قد نص ضمن مادته السادسة على أنه **"يوقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، ويستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ المذكور"**؛

واعتبارا لمقتضيات المراسيم رقم 2.20.293[19] ورقم 2.20.330[20] ورقم 2.20.371[21] ورقم 2.20.406[22] ورقم 2.20.456[23] المتعلقة بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19؛

وحيث إن القانون رقم 42.20[24] بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 سالف الذكر، قد نسخ وعوض أحكام المادة السادسة من ذات المرسوم بقانون؛

فإن آخر أجل لتقديم الحسابات السنوية يكون يوم الإثنين 3 غشت 2020.

وفي هذا الإطار، سجل المجلس أنه من أصل أربعة وثلاثين (34) حزبا، أودع هذه السنة إثنان وثلاثون (32) حزبا حساباتهم السنوية لدى المجلس، مقابل واحد وثلاثين (31) حزبا خلال سنة 2018، وتخلف عن القيام بذلك كل من الحزب المغربي الحر وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

18- الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) (ج.ر عدد 6867 مكرر بتاريخ 24 مارس 2020) والمصادق عليه بالقانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 بتاريخ 5 شوال 1441 (28 ماي 2020).

19 - الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

20 - الصادر في 24 من شعبان 1441 (18 أبريل 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

21 - الصادر في 25 من رمضان 1441 (19 ماي 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

22 - الصادر في 17 من شوال 1441 (9 يونيو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 وبسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها.

23 - الصادر في 17 من ذي القعدة 1441 (9 يوليو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

24 - الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.67 بتاريخ 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020). ج.ر عدد 6903 بتاريخ 27 يوليو 2020.

وقد قام المجلس في هذا الصدد بتوجيه إنذار إلى الحزب المغربي الحر الذي توصل به يوم 15 سبتمبر 2020، غير أنه لم يتم تقديم أي رد بهذا الشأن، في حين لم تتم مراسلة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية "**لوجود خلاف داخلي حول الأمانة العامة للحزب**" حسب ما ورد برسالة وزير الداخلية رقم 6127/م.ش.س/ق.ت.س بتاريخ 28 سبتمبر 2020.

وسجل المجلس أن أربع وعشرين (24) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 1 : الأحزاب التي أودعت حساباتها السنوية داخل الأجل

	الأحزاب السياسية	تاريخ الإيداع
1	حزب الأمل	07 فبراير 2020
2	حزب الوحدة والديمقراطية	09 مارس 2020
3	حزب التقدم والاشتراكية	10 مارس 2020
4	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	26 ماي 2020
5	حزب النهضة	02 يونيو 2020
6	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	04 يونيو 2020
7	حزب التجمع الوطني للأحرار	08 يونيو 2020
8	حزب الوسط الاجتماعي	10 يونيو 2020
9	حزب الاتحاد الدستوري	24 يونيو 2020
10	حزب الديمقراطيين الجدد	25 يونيو 2020
11	حزب العمل	27 يونيو 2020
12	حزب الاستقلال	30 يونيو 2020
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	30 يونيو 2020
14	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	01 يوليو 2020
15	حزب الإنصاف	01 يوليو 2020
16	حزب الحركة الشعبية	03 يوليو 2020
17	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	03 يوليو 2020
18	حزب النهضة والفضيلة	03 يوليو 2020
19	حزب الأصالة والمعاصرة	07 يوليو 2020
20	حزب المجتمع الديمقراطي	08 يوليو 2020
21	حزب الخضر المغربي	15 يوليو 2020
22	حزب جبهة القوى الديمقراطية	16 يوليو 2020
23	حزب الشورى والاستقلال	27 يوليو 2020
24	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	28 يوليو 2020

في حين أودعت ثمانية (08) أحزاب حساباتها بعد انصرام الأجل المذكور، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

جدول رقم 2: الأحزاب التي أودعت حساباتها السنوية خارج الأجل

	الأحزاب السياسية	تاريخ الإيداع
1	الحزب الاشتراكي الموحد	06 غشت 2020
2	حزب العدالة والتنمية	07 غشت 2020
3	حزب العهد الديمقراطي	07 سبتمبر 2020
4	حزب الإصلاح والتنمية	09 سبتمبر 2020
5	حزب القوات المواطنة	12 أكتوبر 2020
6	حزب النهج الديمقراطي	15 أكتوبر 2020
7	حزب البيئة والتنمية المستدامة	19 أكتوبر 2020
8	الحزب الديمقراطي الوطني	19 أكتوبر 2020

يشار في هذا الإطار إلى أن أربعة (04) أحزاب لم تودع حساباتها السنوية إلا بعد توصلها بإنذار من الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، ويتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي الوطني وحزب القوات المواطنة وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب النهج الديمقراطي.

وجدير بالذكر أن إيداع الحسابات السنوية داخل الأجل القانوني قد عرف تراجعا نسبيا مقارنة بالسنتين الفارطتين، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 3: تطور وتيرة احترام الأجل القانوني لإيداع الحسابات

السنوات	عدد الأحزاب التي أودعت حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني	عدد الأحزاب التي أودعت حساباتها السنوية بعد انصرام الأجل القانوني
2017	27	03
2018	27	04
2019	24	08

2. موارد الأحزاب السياسية

بلغت موارد الأحزاب السياسية المصرح بها هذه السنة ما مجموعه 127,39 مليون درهم، مقابل 120,84 مليون درهم سنة 2018 و128,04 مليون درهم سنة 2017. وتشمل من جهة، الدعم المقدم من طرف الدولة بمبلغ 59,66 مليون درهم، الذي يتوزع بين الدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير (98,21%) وتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (0,39%) وكذا تشجيع تمثيلية النساء (1,40%)؛ ومن جهة أخرى، الموارد الذاتية بمبلغ 67,73 مليون درهم، التي تشمل أساسا واجبات الانخراط والمساهمات (65,92%) وعائدات غير جارية أخرى (33,63%) وعائدات مالية (0,45%). وتتوزع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها كما يتضح من البيان التالي:

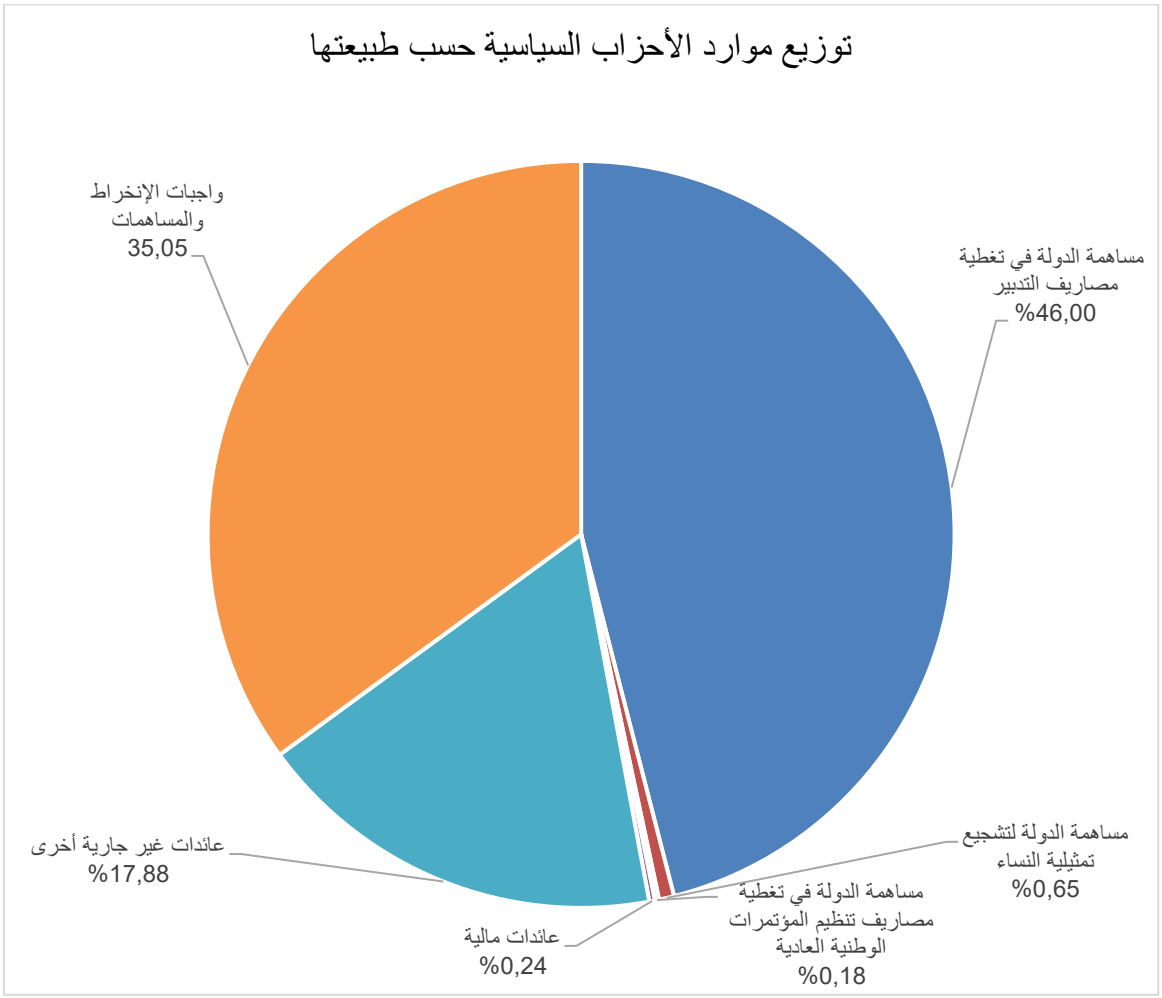

ويبرز الجدول التالي توزيع الموارد المصرح بها حسب الأحزاب السياسية وكذاحسب طبيعتها:

جدول رقم 4: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2019

بالدرهم

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف				الموارد الذاتية				المجموع العام	حصة التمويل العمومي في مجموع الموارد
	التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	تشجيع تمثيلية النساء	المجموع	واجبات الانخراط والمساهمات	عائدات مالية	عائدات غير جارية أخرى	المجموع		
حزب العدالة والتنمية	15 816 818,66		70 000,00	15 886 818,66	21 214 162,33	250 613,77	143 155,81	21 607 931,91	**37 494 750,57**	42,37%
حزب الأصالة والمعاصرة	12 626 660,37		100 000,00	12 726 660,37	12 510,00		5 337 857,23	5 350 367,23	**18 077 027,60**	70,40%
حزب الاستقلال	6 320 783,21			6 320 783,21			5 428 100,00	5 428 100,00	**11 748 883,21**	53,80%
حزب التجمع الوطني للأحرار	5 456 952,41			5 456 952,41	19 968 000,00	39 779,13	11 249 857,94	31 257 637,07	**36 714 589,48**	14,86%
حزب الحركة الشعبية	4 114 765,39		100 000,00	4 214 765,39	572 400,00	17 150,00	13 899,63	603 449,63	**4 818 215,02**	87,48%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	3 476 519,97		100 000,00	3 576 519,97	359 420,00	5,25	462 000,00	821 425,25	**4 397 945,22**	81,32%
حزب الاتحاد الدستوري	937 500,00			937 500,00				0,00	**937 500,00**	100,00%
حزب التقدم والاشتراكية	937 500,00		99 000,00	1 036 500,00	1 785 589,73		100 155,34	1 885 745,07	**2 922 245,07**	35,47%
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	468 750,00			468 750,00				0,00	**468 750,00**	100,00%
الحزب الاشتراكي الموحد	468 750,00		70 000,00	538 750,00	176 781,50			176 781,50	**715 531,50**	75,29%
حزب المؤتمر الوطني الإتحادي	468 750,00			468 750,00	89 205,00			89 205,00	**557 955,00**	84,01%
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	468 750,00			468 750,00	200 650,00		37 734,00	238 384,00	**707 134,00**	66,29%
حزب جهة القوى الديمقراطية	468 750,00		100 000,00	568 750,00			20,00	20,00	**568 770,00**	100,00%
حزب البيئة والتنمية المستدامة	468 750,00			468 750,00	500,00		2 000,00	2 500,00	**471 250,00**	99,47%
حزب الوحدة والديمقراطية	468 750,00			468 750,00			3,36	3,36	**468 753,36**	100,00%
حزب العهد الديمقراطي				0,00				0,00	**0,00**	
حزب الإنصاف	468 750,00		100 000,00	568 750,00	7 740,00			7 740,00	**576 490,00**	98,66%
حزب الخضر المغربي	468 750,00		95 000,00	563 750,00				0,00	**563 750,00**	100,00%
حزب الديمقراطيين الجدد	468 750,00	234 375,00		703 125,00	801,00			801,00	**703 926,00**	99,89%
حزب النهضة والفضيلة	468 750,00			468 750,00				0,00	**468 750,00**	100,00%
حزب الشورى والاستقلال	468 750,00			468 750,00				0,00	**468 750,00**	100,00%
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	468 750,00			468 750,00				0,00	**468 750,00**	100,00%
حزب النهضة	468 750,00			468 750,00				0,00	**468 750,00**	100,00%
حزب الأمل	468 750,00			468 750,00				0,00	**468 750,00**	100,00%
حزب الإصلاح والتنمية	468 750,00			468 750,00			850,00	850,00	**469 600,00**	99,82%
حزب الوسط الإجتماعي	468 750,00			468 750,00	175 500,00			175 500,00	**644 250,00**	72,76%
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية				0,00				0,00	**0,00**	
حزب العمل	468 750,00			468 750,00				0,00	**468 750,00**	100,00%
حزب المجتمع الديمقراطي	468 750,00			468 750,00	7 000,00			7 000,00	**475 750,00**	98,53%
الحزب الديمقراطي الوطني				0,00				0,00	**0,00**	
الحزب المغربي الحر										
حزب القوات المواطنة				0,00			6,16	6,16	**6,16**	0,00%
حزب النهج الديمقراطي				0,00	73 100,00			73 100,00	**73 100,00**	0,00%
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية										
المجموع العام	**58 593 750,01**	**234 375,00**	**834 000,00**	**59 662 125,01**	**44 643 359,56**	**307 548,15**	**22 775 639,47**	**67 726 547,18**	**127 388 672,19**	46,83%

ويلخص الجدول الآتي بعده، توزيع وتطور مجموع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها:

جدول رقم 5: توزيع وتطور موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها منذ سنة 2017 (بالدرهم)

طبيعة الموارد	2017		2018		2019	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
مساهمة الدولة في تغطية مصاريف	**75 728 301,31**	**59,15%**	**66 337 719,39**	**54,90%**	**59 662 125,01**	**46,83%**
- التدبير	58 593 750,01	45,76%	58 593 750,01	48,49%	58 593 750,01	46,00%
- تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	15 137 568,70	11,82%	7 503 877,11	6,21%	234 375,00	0,18%
- تشجيع تمثيلية النساء	367 003,58	0,29%	140 599,61	0,12%	834 000,00	0,65%
- الحملات الانتخابية	1 629 979,02	1,27%	99 492,66	0,08%	0,00	0,00%
موارد ذاتية	**52 309 593,82**	**40,85%**	**54 499 486,70**	**45,10%**	**67 726 547,18**	**53,17%**
- واجبات الانخراط والمساهمات	46 725 878,25	36,49%	46 404 647,81	38,40%	44 643 359,56	35,04%
- عائدات غير جارية	2 623 819,64	2,05%	7 160 891,30	5,93%	22 775 639,47	17,88%
- موارد استغلال أخرى	2 673 525,00	2,09%	548 946,53	0,45%	0,00	0,00%
- عائدات مالية	286 370,93	0,22%	385 001,06	0,32%	307 548,15	0,24%
المجموع العام	**128 037 895,13**	**100,00%**	**120 837 206,09**	**100,00%**	**127 388 672,19**	**100,00%**

وسيتم التطرق في البداية لمكونات الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية وبعد ذلك لمواردها الذاتية.

أولا: الدعم العمومي

بلغ مجموع الدعم العمومي الممنوح من طرف الدولة للأحزاب السياسية ما قدره 59,66 مليون درهم، يتوزع بين الدعم السنوي برسم المساهمة في تغطية مصاريف التدبير بمبلغ 58,59 مليون درهم (98,21%)، وتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بمبلغ 0,24 مليون درهم (0,39%)، والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء بمبلغ 0,83 مليون درهم (1,40%).

أ. الدعم السنوي

استنادا إلى مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، خصص قانون المالية لسنة 2019 اعتمادات بمبلغ 80 مليون درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، في حين بلغ الغلاف المالي الذي تم صرفه فعليا في هذا الإطار للأحزاب السياسية ما مجموعه 58,83 مليون درهم، أي ما يعادل 73,54% من مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية المذكور. ويتوزع هذا المبلغ بين:

- **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير**

بلغ الغلاف المالي الذي تم تخصيصه للأحزاب السياسية في هذا الإطار، حسب رسالة وزير الداخلية رقم 5216/م.إ بتاريخ 28 ماي 2019، ما مجموعه ستين (60) مليون درهم، وزعت منه 58,59 مليون درهم على سبع وعشرين (27) حزبا، بينما لم يتم صرف مبلغ إجمالي قدره 1,41 مليون درهم العائد للأحزاب السياسية المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم 6: قائمة الأحزاب السياسية التي لم يصرف لها مبلغ الدعم السنوي الراجع لها

الأحزاب السياسية	مبلغ الدعم (بالدرهم)	أسباب عدم صرف مبالغ الدعم[25]
حزب العهد الديمقراطي	468.750,00	"كون الحزب موضوع منازعة قضائية بشأن منصب الأمانة العامة خلال سنتي 2017 و2018. وقد أصدرت بشأنه محكمة الاستئناف بالرباط قرارها البات في النزاع بتاريخ 10 أبريل 2019، وستباشر مصالح الوزارة عملية تحويل المبلغ الراجع له برسم سنة 2019 إلى حسابه البنكي فور استكمال الإجراءات التمهيدية اللازمة لذلك".
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	468.750,00	"لم يصرف للحزب مبلغ الدعم السنوي للسنة الثامنة على التوالي بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة بقيت بذمته منذ الانتخابات الجماعية والتشريعية المجراة سنتي 2009 و2011".
الحزب الديمقراطي الوطني	468.750,00	" لم يتم صرف مبلغ الدعم السنوي لفائدة الحزب للسنة الثالثة على التوالي بسبب عدم إرجاعه مبلغ غير مستحق بقي بذمته منذ الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015".

- **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية**

عرفت السنة المالية 2019 صرف غلاف مالي قدره 234.375,00 درهم لحزب الديمقراطيين الجدد بمناسبة عقد مؤتمره الوطني العادي خلال السنة المذكورة.

ب. دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء

بلغ الغلاف المالي الذي تم منحه خلال هذه السنة برسم دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء ما مجموعه 834.000,00 درهم، استفادت منه تسعة (09) أحزاب، إذ تم صرف مبلغ 100.000,00 درهم لكل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الانصاف، وكذا مبلغ 99.000,00 درهم لحزب التقدم والاشتراكية ومبلغ 95.000,00 درهم لحزب الخضر المغربي، وأخيرا مبلغ 70.000,00 درهم لكل من حزب العدالة والتنمية والحزب الاشتراكي الموحد.

ثانيا: الموارد الذاتية

إضافة إلى دعم الدولة الممنوح للأحزاب السياسية، شملت موارد الأحزاب موارد ذاتية كذلك.

بلغت الموارد الذاتية للأحزاب السياسية ما مجموعه 67,73 مليون درهم، تتوزع أساسا بين واجبات الانخراط والمساهمات (65,92%) وعائدات غير جارية (33,63 %).

ويتبين من خلال المعطيات المتعلقة بموارد الأحزاب السياسية:

- أن التمويل الممنوح للأحزاب السياسية من طرف الدولة مثل هذه السنة 46,83% من مجموع الموارد المصرح بها، مقابل 54,90% سنة 2018 و59,15% سنة 2017؛

25 - رسالة وزير الداخلية عدد 5216/م. إ بتاريخ 28 ماي 2019.

- أن 91,20% من مجموع الموارد المصرح بها أنجزت من طرف سبعة (07) أحزاب، وقد بلغت النسبة المذكورة 89,83% سنة 2018 و88,50% سنة 2017، وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 7: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع الموارد (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2017		2018		2019	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
حزب العدالة والتنمية	40 975 407,32	32,00%	38 249 019,08	31,65%	37 494 750,57	29,43%
حزب التجمع الوطني للأحرار	24 198 563,48	18,90%	22 643 810,47	18,74%	36 714 589,48	28,82%
حزب الأصالة والمعاصرة	15 970 237,80	12,47%	16 299 940,15	13,49%	18 077 027,60	14,19%
حزب الاستقلال	15 444 198,54	12,06%	14 235 556,54	11,78%	11 748 883,21	9,22%
حزب الحركة الشعبية	4 373 845,45	3,42%	7 195 771,66	5,95%	4 818 215,02	3,78%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	9 740 718,14	7,61%	4 535 727,56	3,75%	4 397 945,22	3,45%
حزب التقدم والاشتراكية	2 616 130,38	2,04%	5 390 535,40	4,46%	2 922 245,07	2,29%
المجموع	**113 319 101,11**	**88,50%**	**108 550 360,86**	**89,83%**	**116 173 656,17**	**91,20%**
مجموع موارد باقي الأحزاب	14 718 794,02	11,50%	12 286 845,23	10,17%	11 215 016,02	8,80%
المجموع العام	**128 037 895,13**	**100,00%**	**120 837 206,09**	**100,00%**	**127 388 672,19**	**100,00%**

- أن حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد سجلت تفاوتا من حزب لآخر، وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 8: حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد

العدد	الأحزاب السياسية	حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد
11	حزب الاتحاد الدستوري	100,00%
	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	100,00%
	حزب جبهة القوى الديمقراطية	100,00%
	حزب الوحدة والديمقراطية	100,00%
	حزب الخضر المغربي	100,00%
	حزب النهضة والفضيلة	100,00%
	حزب الشورى والاستقلال	100,00%
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	100,00%
	حزب النهضة	100,00%
	حزب الأمل	100,00%
	حزب العمل	100,00%
05	حزب الديمقراطيون الجدد	99,89%
	حزب الإصلاح والتنمية	99,82%
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	99,47%
	حزب الإنصاف	98,66%
	حزب المجتمع الديمقراطي	98,53%
11	حزب الحركة الشعبية	87,48%
	حزب المؤتمر الوطني الإتحادي	84,01%
	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	81,32%
	الحزب الاشتراكي الموحد	75,29%
	حزب الوسط الإجتماعي	72,76%
	حزب الأصالة والمعاصرة	70,40%
	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	66,29%
	حزب الاستقلال	53,80%
	حزب العدالة والتنمية	42,37%
	حزب التقدم والاشتراكية	35,47%
	حزب التجمع الوطني للأحرار	14,86%
27	**المجموع العام**	**46,86%**

يشار إلى أن باقي الأحزاب التي قدمت حساباتها إلى المجلس، اعتمدت كليا على مواردها الذاتية لعدم استفادتها من التمويل العمومي، ويرجع ذلك إما لعدم مشاركتها في الانتخابات العامة التشريعية (حزب القوات المواطنة وحزب النهج الديمقراطي)، أو لوجود نزاع معروض أمام القضاء حول منصب الأمين العام (حزب العهد الديمقراطي)، أو لعدم إرجاع مبالغ غير مستحقة إلى الخزينة برسم استحقاقات سابقة (حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني).

3. نفقات الأحزاب السياسية

بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية هذه السنة ما مجموعه 145,73 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنتي 2018 (116,87 مليون درهم) و2017 (138,43 مليون درهم)، وتتوزع بين:

- تكاليف التسيير بمبلغ 119,33 مليون درهم (81,89%)، مقابل 97,80 مليون درهم سنة 2018 و94,63 مليون درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ 26,14 مليون درهم (17,93%)، مقابل 9,23 مليون درهم سنة 2018 و13,24 مليون درهم سنة 2017؛
- مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بمبلغ 0,26 مليون درهم (0,18%)، مقابل 9,84 مليون درهم سنة 2018 و30,56 مليون درهم سنة 2017.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات المصرح بصرفها حسب الأحزاب السياسية وكذا حسب طبيعتها:

جدول رقم 9: توزيع نفقات الأحزاب السياسية المصرح بصرفها حسب طبيعتها برسم سنة 2019

الأحزاب السياسية	اقتناء أصول ثابتة	مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف التسيير											تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية	المجموع العام
			تكاليف خارجية												
			تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء و أتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية	تكاليف المستخدمين	دعم المترشحين	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات	تكاليف مختلفة	مجموع تكاليف التسيير	
حزب العدالة والتنمية	10 956 823,88	1 535 169,27	2 433 741,25	443 053,50	80 884,00	1 759 281,55	9 597 304,50	4 039 017,43	7 123 125,53			15 000,00	763 721,37	**27 790 298,40**		**38 747 122,28**
حزب الأصالة والمعاصرة	165 794,76	490 654,54	2 264 872,37	256 337,99	304 587,00	3 681 514,47		1 334 342,62	6 088 199,74		171 815,07		61 564,90	**14 653 888,70**		**14 819 683,46**
حزب الاستقلال	3 772 984,36	167 960,60	2 269 152,29	272 506,69	114 120,00	9 187 314,18		1 508 374,22	1 168 154,76			402 036,61	350 005,21	**15 439 624,56**		**19 212 608,92**
حزب التجمع الوطني للأحرار	9 102 217,38	3 777 025,18	4 008 500,91	54 672,30	88 000,00	4 722 163,26		1 009 380,73	2 206 575,36			3 548 000,00	17 591 844,15	**37 006 161,89**		**46 108 379,27**
حزب الحركة الشعبية	12 632,00	495 235,55	398 627,59	64 924,01	198 857,04	1 109 949,12		1 056 236,88	1 477 503,43				36 806,84	**4 838 140,46**		**4 850 772,46**
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	400 000,00	158 369,05	119 766,00	79 080,82	345 236,93	512 820,53		832 912,01	1 891 342,74		642,86		114 740,51	**4 054 911,45**		**4 454 911,45**
حزب الاتحاد الدستوري		26 993,06	533 160,00		18 000,00			40 892,62	769 631,82				8,34	**1 388 685,84**		**1 388 685,84**
حزب التقدم والاشتراكية	1 512 626,48	492 946,82	11 750,00	10 015,87	30 000,00	282 956,21		371 240,86	619 003,34		-168 195,28		16 368,77	**1 666 086,59**		**3 178 713,07**
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية		9 329,35	300 000,00		28 000,00	215 795,00		8 527,58		20 000,00			108 641,63	**690 293,56**		**690 293,56**
الحزب الاشتراكي الموحد		45 411,23	31 500,00	2 640,58	47 000,00	403 949,84			81 819,00		41,00		0,00	**612 361,65**		**612 361,65**
حزب المؤتمر الوطني الإتحادي		47 657,86	205 200,00		25 200,00	55 671,50		34 340,20	88 830,76				4,00	**456 904,32**		**456 904,32**
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	38 447,00	83 519,55	27 900,05	10 513,00	18 000,00	436 923,72		56 190,58	92 134,80			188 500,00	64 269,47	**977 951,17**		**1 016 398,17**
حزب جبهة القوى الديمقراطية		67 665,75	180 000,00	722,00	58 000,00	307 581,77		55 615,78					168,14	**669 753,44**		**669 753,44**
حزب البيئة والتنمية المستدامة	96 344,00	208 860,33	202 000,00	8 015,00	30 000,00	92 705,00		34 776,69	62 521,64				7 199,83	**646 078,49**		**742 422,49**
حزب الوحدة والديمقراطية		78 477,64	150 800,00	1 800,00	18 000,00	191 681,42		82 253,01	28 707,76				1,70	**551 721,53**		**551 721,53**
حزب العهد الديمقراطي			242 420,00			42 300,00		147 939,90						**432 659,90**		**432 659,90**
حزب الإنصاف		248 297,04	66 000,00		12 000,00	197 604,40		16 691,83	61 358,40			50 000,00		**651 951,67**		**651 951,67**
حزب الخضر المغربي	23 040,00	168 423,75	150 750,00		15 000,00	111 656,00	44 261,00	59 009,86	118 016,40				58,93	**667 175,94**		**690 215,94**
حزب الديمقراطيون الجدد		7 339,50	96 000,00				137 790,50	7 390,10	216 500,00		1 759,46			**466 779,56**	263 058,40	**729 837,96**
حزب النهضة والفضيلة		5 893,61	116 020,00		15 000,00	121 924,00	50 642,00	23 690,50	201 220,00		27,50	18 350,00		**552 767,61**		**552 767,61**
حزب الشورى والاستقلال		192 313,73	112 438,60		6 000,00	126 010,99		13 976,58	30 000,00					**480 739,90**		**480 739,90**
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	28 939,00	49 518,90	160 040,00	28 262,99	21 000,00	77 714,98		36 994,30	141 649,80				3 215,53	**518 396,50**		**547 335,50**
حزب النهضة		73 568,84	206 210,00	455,00	8 000,00	185 699,91		13 284,18						**487 217,93**		**487 217,93**
حزب الأمل	9 360,00	119 108,68	207 760,00	57 058,60	10 000,00	48 720,41		16 367,31					375,00	**459 390,00**		**468 750,00**
حزب الإصلاح والتنمية	11 960,00	4 361,50	103 850,00	2 711,00	37 000,00	175 631,40		33 387,49					4 582,85	**361 524,24**		**373 484,24**
حزب الوسط الإجتماعي		3 166,78	92 400,00	350,00	20 500,00	600,00	345 206,41	10 800,72	179 885,85				1,00	**652 910,76**		**652 910,76**
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		232 800,00	180 000,00											**412 800,00**		**412 800,00**
حزب العمل		6 663,58	30 540,44			6 000,00		720,00	432 000,00		1 783,05		6 000,00	**483 707,07**		**483 707,07**
حزب المجتمع الديمقراطي		13 216,75	139 920,00		7 800,00	83 649,09	84 357,80	43 633,21	126 000,00		1 700,53		3 000,00	**503 277,38**		**503 277,38**
الحزب الديمقراطي الوطني		7 200,00	82 500,00		7 200,00	16 000,00		39 236,29	96 000,00					**248 136,29**		**248 136,29**
الحزب المغربي الحر																
حزب القوات المواطنة		4 737,11	107 703,50			1 112,00		224 871,33	119 244,72				13,07	**457 681,73**		**457 681,73**
حزب النهج الديمقراطي	4 200,00					48 060,00		353,00					1 500,00	**49 913,00**		**54 113,00**
حزب الاتحاد الوطني للقوات																
المجموع	**26 135 368,86**	**8 821 885,55**	**15 231 523,00**	**1 293 119,35**	**1 563 384,97**	**24 202 990,75**	**10 259 562,21**	**11 152 447,81**	**23 419 425,85**	**20 000,00**	**9 574,19**	**4 221 886,61**	**19 134 091,24**	**119 329 891,53**	**263 058,40**	**145 728 318,79**

وتثير المعطيات المتعلقة بنفقات الأحزاب السياسية الملاحظات التالية:

- مثلت النفقات المصرح بصرفها من طرف سبعة (07) أحزاب ما نسبته 90,15% من مجموع النفقات المنجزة، مقابل 86,71% سنة 2018 و88,28% سنة 2017، وذلك كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 10: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2017		2018		2019	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
حزب التجمع الوطني للأحرار	24 747 785,51	17,88%	21 096 777,52	18,05%	46 108 379,27	31,64%
حزب العدالة والتنمية	42 936 527,45	31,02%	28 841 647,31	24,68%	38 747 122,28	26,59%
حزب الاستقلال	20 242 363,92	14,62%	14 765 832,87	12,63%	19 212 608,92	13,18%
حزب الأصالة والمعاصرة	15 095 568,78	10,90%	16 149 489,50	13,82%	14 819 683,46	10,17%
حزب الحركة الشعبية	4 320 040,31	3,12%	9 992 192,41	8,55%	4 850 772,46	3,33%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	9 285 932,00	6,71%	3 748 424,02	3,21%	4 454 911,45	3,06%
حزب التقدم والاشتراكية	5 583 265,14	4,03%	6 739 749,38	5,77%	3 178 713,07	2,18%
المجموع	**122 211 483,11**	**88,28%**	**101 334 113,01**	**86,71%**	**131 372 190,91**	**90,15%**
مجموع نفقات باقي الأحزاب	16 222 671,80	11,72%	15 533 478,47	13,29%	14 356 127,88	9,85%
المجموع العام	**138 434 154,91**	**100,00%**	**116 867 591,48**	**100,00%**	**145 728 318,79**	**100,00%**

- قامت نفس هذه الأحزاب بإنجاز 88,37% من نفقات التسيير و99,19 % من تكاليف اقتناء الأصول الثابتة، ويبرز الجدول التالي حصص كل من هذه الأحزاب من مختلف أنواع النفقات:

جدول رقم 11: توزيع حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة حسب طبيعتها (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	تكاليف التسيير		تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية		اقتناء أصول ثابتة	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
حزب التجمع الوطني للأحرار	37 006 161,89	31,01%	0,00	0,00%	9 102 217,38	34,83%
حزب العدالة والتنمية	27 790 298,40	23,29%	0,00	0,00%	10 956 823,88	41,92%
حزب الاستقلال	15 439 624,56	12,94%	0,00	0,00%	3 772 984,36	14,44%
حزب الأصالة والمعاصرة	14 653 888,70	12,28%	0,00	0,00%	165 794,76	0,63%
حزب الحركة الشعبية	4 838 140,46	4,05%	0,00	0,00%	12 632,00	0,05%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 054 911,45	3,40%	0,00	0,00%	400 000,00	1,53%
حزب التقدم والاشتراكية	1 666 086,59	1,40%	0,00	0,00%	1 512 626,48	5,79%
المجموع	**105 449 112,05**	**88,37%**	**0,00**	**0,00%**	**25 923 078,86**	**99,19%**
مجموع نفقات باقي الأحزاب	13 880 779,48	11,63%	263 058,40	100,00%	212 290,00	0,81%
المجموع العام	**119 329 891,53**	**100%**	**263 058,40**	**100%**	**26 135 368,86**	**100%**

الجزء الثاني: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم السنة المالية 2019، عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب، وذلك قصد الإدلاء بتوضيحاتهم وبتعقيباتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن جل الأحزاب المعنية بالملاحظات المذكورة، قامت بتقديم تعقيبات وبالإدلاء بوثائق محاسبية أو مستندات لدعم أجوبتها.

ومن خلال الأجوبة المقدمة، لاحظ المجلس أن بعض الأحزاب لم تقدم تبريرات كافية بخصوص بعض الملاحظات التي همت الجوانب المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة وتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

1. حول إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة

عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة[26]، قامت عدة أحزاب بإرجاع جزء من الدعم الذي حصلت عليه إلى الخزينة خلال سنتي 2019 و2020 بما مجموعه على التوالي 5,07 مليون درهم و7,08 مليون درهم، ويخص مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات انتخابية وكذا في تغطية مصاريف التدبير:

أ- اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

قام حزب التجمع الوطني للأحرار خلال سنة 2019، بإرجاع مبلغ 789.675,22 درهم، بهم مبلغ الدعم غير المستعمل ومبلغ الدعم الذي لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة.

ب- اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية

خلال سنة 2019، قام حزب التجمع الوطني للأحرار بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 917.552,02 درهم، كما قام كل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب النهضة والفضيلة بإرجاع مبلغي دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفهما بوثائق الإثبات المطلوبة بما قدرهما على التوالي 53.550,00 درهم و4.060,00 درهم.

إضافة إلى ذلك، سجلت سنة 2020 إرجاع حزب التجمع الوطني للأحرار مبلغ دعم قدره 1.835.104,11 درهم استعمل لغير الغايات التي منح من أجلها، وكذا إرجاع ستة (06) أحزاب مبالغ دعم بما مجموعه 3.668.811,03 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة، ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال (2.449.896,85 درهم) وحزب الحركة الشعبية (603.368,34 درهم) وحزب المؤتمر الوطني

26 - المادتان 43 و 45 من القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 الصادر في 2011/10/25 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب .

الاتحادي (265.288,85 درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (204.914,63 درهم) وحزب جبهة القوى الديمقراطية (93.288,85 درهم) والحزب الإشتراكي الموحد (52.053,51 درهم).

ج- اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

قام حزب العدالة والتنمية خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 1.874.350,02 درهم استعمل لغير الغايات التي منح من أجلها.

د- اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

خلال سنة 2019، قام حزب النهضة والفضيلة بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 280.535,00 درهم، كما قامت أربعة (04) أحزاب بإرجاع مبالغ دعم بما مجموعه 1.084.633,30 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة، تتوزع بين حزب الحركة الشعبية (980.000,00 درهم) وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (64.198,47 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (33.235,00 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (7.199,83 درهم).

إضافة إلى ذلك، سجلت سنة 2020 إرجاع كل من حزب الخضر المغربي وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية مبلغي دعم غير مستعملين قدرهما على التوالي 15.000,00 درهم و7.034,61 درهم، وكذا إرجاع سبعة (07) أحزاب مبالغ دعم بما مجموعه 816.219,05 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة، ويتعلق الأمر بحزب النهضة والفضيلة (277.000,00 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (144.730,00 درهم) وحزب العمل (121.107,88 درهم وحزب المجتمع الديمقراطي (99.564,00 درهم) وحزب الانصاف (83.112,91 درهم) وحزب الخضر المغربي (70.297,59 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (20.406,67 درهم).

يشار أخيرا إلى أن بعض الأحزاب السياسية قامت بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير الممنوحة لها برسم سنتي 2017 و2018.

هـ- مصاريف التدبير برسم السنة المالية 2017

خلال سنة 2019، قام حزب الإصلاح والتنمية بإرجاع مبلغ دعم قدره 60.788,21 درهم، بينما قامت خمسة (05) أحزاب خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 522.762,49 درهم، ويتعلق الأمر بحزب الخضر المغربي (215.680,91 درهم) وحزب الوسط الاجتماعي (146.739,65 درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (65.286,46 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (52.374,53 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (42.680,94 درهم).

و- مصاريف التدبير برسم السنة المالية 2018

سجلت سنة 2020 إرجاع كل من حزب الانصاف وحزب جبهة القوى الديمقراطية مبلغي دعم غير مستعملين قدرهما على التوالي 110.925,39 درهم و104.199,84 درهم،

ويلخص الجدول التالي مبالغ الدعم العمومي التي قامت بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة منذ سنة 2018:

جدول رقم 12: مبالغ الدعم التي قامت بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة منذ سنة 2018

(بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	2018		2019		2020	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			حزب التجمع الوطني للأحرار	789 675,22		
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	حزب التجمع الوطني للأحرار	917 552,05	حزب التجمع الوطني للأحرار	917 552,05	حزب الاستقلال	2 449 896,85
	حزب العمل	96 222,77	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	53 550,00	حزب التجمع الوطني للأحرار	1 835 104,11
			حزب النهضة والفضيلة	4 060,00	حزب الحركة الشعبية	603 368,34
					حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	265 288,85
					حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63
					حزب جبهة القوى الديمقراطية	93 288,85
					الحزب الاشتراكي الموحد	52 053,51
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب العدالة والتنمية	1 874 350,02		
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي	21 499,85	حزب الحركة الشعبية	980 000,00	حزب النهضة والفضيلة	277 000,00
	حزب المجتمع الديمقراطي	14 809,55	حزب النهضة والفضيلة	280 535,00	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	151 764,61
	حزب الوحدة والديمقراطية	5 763,06	حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي	64 198,47	حزب العمل	121 107,88
			حزب الوحدة والديمقراطية	33 235,00	حزب المجتمع الديمقراطي	99 564,00
			حزب البيئة والتنمية المستدامة	7 199,83	حزب الخضر المغربي	85 297,59
					حزب الانصاف	83 112,91
					حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	20 406,67
السنة المالية 2017	حزب الديمقراطيون الجدد	17 356,16	حزب الإصلاح والتنمية	60 788,21	حزب الخضر المغربي	215 680,91
	حزب العمل	519,99			حزب الوسط الإجتماعي	146 739,65
					حزب المجتمع الديمقراطي	65 286,46
					حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	52 374,53
					حزب البيئة والتنمية المستدامة	42 680,94
السنة المالية 2018					حزب الانصاف	110 925,39
					حزب جبهة القوى الديمقراطية	104 199,84
المجموع	**1 073 723,43**		**5 065 143,80**		**7 080 056,52**	
المجموع العام			**13 218 923,75**			

إضافة إلى كل ما سبق، يشار إلى أنه خلال سنة 2019، عمد حزب الإصلاح والتنمية، إلى تحويل مبلغ قدره 12.000,00 درهم إلى الخزينة، دون أن يبرز سبب ذلك.

وفي المقابل سجل المجلس أن بعض الأحزاب لم تقم بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 13,75 مليون درهم، يتوزع بين:

- مبلغ إجمالي قدره 9,06 مليون درهم، يخص أحزاب قامت بإرجاع جزء من مبالغ الدعم التي بذمتها إلى الخزينة وتعهدت بتسوية وضعيتها بخصوص المبلغ المتبقى على دفعة واحدة خلال سنة 2021 (حزب الإستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب الحرية والعدالة الإجتماعية) أو على دفعتين خلال سنتي 2021 و2022 (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب التقدم والاشتراكية)؛
- مبلغ إجمالي قدره 4,69 مليون درهم، يهم أحزاب لم تعمد إلى إرجاع مبالغ الدعم التي بذمتها إلى الخزينة (حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب المغربي الحر والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب العهد الديمقراطي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي).

يشار إلى أن المبلغ الذي لم يتم إرجاعه إلى الخزينة المذكور سلفا يهم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة استحقاقات انتخابية سابقة وكذا في تغطية مصاريف التدبير برسم سنتي 2017 و2019:

أ- اقتراع 12 يونيو 2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

لوحظ أن حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية لم يعمد إلى إرجاع مبلغ دعم غير مستحق إلى الخزينة قدره 469.117,39 درهم ومبلغ دعم غير مستعمل قدره 214.178,63 درهم، وأن حزب التجمع الوطني للأحرار لم يرجع إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 15.151,69 درهم.

ب- اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية

لوحظ في هذا الصدد أن ستة (06) أحزاب لم تقدم ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 8,15 مليون درهم، يتوزع بين:

- مبلغين غير مستحقين يهمان كلا من الحزب المغربي الحر (1.070.138,47 درهم) والحزب الديمقراطي الوطني (651.991,70 درهم)؛
- مبلغ غير مستعمل ويخص الحزب المغربي الحر بما قدره 94.495,68 درهم؛
- مبالغ لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة بما مجموعه 6.333.323,47 درهم، ويتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال (4.253.551,15 درهم) وحزب الحركة الشعبية (848.631,66 درهم) وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (821.311,41 درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (409.829,25 درهم).

ج- اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

همت الملاحظات المسجلة في هذا الإطار، عدم إرجاع ثلاثة (03) أحزاب مبالغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 1,66 مليون درهم، وتشمل:

- مبلغا غير مستعمل يهم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بما قدره 185.076,00 درهم؛
- مبلغين استعملا لغير الغايات التي منحا من أجلها، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار (1.400.000,00 درهم) وحزب الحركة الشعبية (78.000,00 درهم).

د- اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

لوحظ في هذا الصدد أن سبعة (07) أحزاب لم تقدم ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 3,21 مليون درهم، يتوزع بين:

- مبلغ غير مستعمل يهم الحزب الديمقراطي الوطني (63.385,00 درهم)؛
- مبلغين استعملا لغير الغايات التي منحا من أجلها، ويتعلق الأمر بكل من الحزب الديمقراطي الوطني (226.817,00 درهم) وحزب الحركة الشعبية (180.105,00 درهم)؛
- مبالغ لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة، ويتعلق الأمر بحزب التجمع الوطني للأحرار (984.848,38 درهم) وحزب الاستقلال (646.242,56 درهم) وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (616.579,56 درهم) وحزب العهد الديمقراطي (240.000,00 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (150.000,00 درهم) وحزب الحركة الشعبية (100.000,00 درهم).

هـ- مصاريف التدبير برسم سنتي 2017 و2019

سجل المجلس أن حزبين إثنين لم يقوما بارجاع مبلغي دعم غير مستعملين إلى الخزينة، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (25.068,36 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2017، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (11.845,68 درهم) برسم نفس المساهمة عن سنة 2019.

ويلخص الجدول التالي المعطيات المتعلقة بالمبالغ التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة:

جدول رقم 13: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	مبالغ دعم غير مستحقة		مبالغ دعم غير مستعملة أو مستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها		مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
اقتراع 12 يونيو 2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	469 117,39	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	214 178,63		
			حزب التجمع الوطني للأحرار	15 151,69		
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	الحزب المغربي الحر	1 070 138,47	الحزب المغربي الحر	94 495,68	حزب الاستقلال	4 253 551,15
	الحزب الديمقراطي الوطني	651 991,70			حزب الحركة الشعبية	848 631,66
					حزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية	821 311,41
					حزب التقدم والاشتراكية	409 829,25
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب التجمع الوطني للأحرار	1 400 000,00		
			حزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية	185 076,00		
			حزب الحركة الشعبية	78 000,00		
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			الحزب الديمقراطي الوطني	290 202,00	حزب التجمع الوطني للأحرار	984 848,38
			حزب الحركة الشعبية	180 105,00	حزب الاستقلال	646 242,56
					حزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية	616 579,56
					حزب العهد الديمقراطي	240 000,00
					حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	150 000,00
					حزب الحركة الشعبية	100 000,00
السنة المالية 2017			حزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية	25 068,36		
السنة المالية 2019			حزب المؤتمر الوطني الإتحادي	11 845,68		
المجموع		2 191 247,56		2 494 123,04		9 070 993,97
المجموع العام				13 756 364,57		

2. حول الإشهاد بصحة الحسابات

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن كل حزب مطالب "بحصر حسابه سنويا. ويشهد بصحته خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين". واستنادا إلى ذلك، نص القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، على أن كل حزب ملزم "عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه".

وفي هذا الإطار، ومن أصل اثنين وثلاثين (32) حزبا الذين أدلوا بحساباتهم السنوية، سجل المجلس أن:

- ثمان وعشرين (28) حزبا قدمت حسابات مشهودا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل ثلاثة وعشرين (23) حزبا سنة 2018 وستة وعشرين (26) حزبا خلال سنة 2017 منها:

- ستة وعشرون (26) حزبا أدلوا بحسابات مشهودا بصحتها بدون تحفظ، مقابل واحد وعشرين (21) حزبا سنة 2018 وثمانية عشر (18) حزبا سنة 2017، ويتعلق الأمر بكل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب العهد الديمقراطي وحزب الإنصاف وحزب الخضر المغربي وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب النهضة والفضيلة وحزب الشورى والاستقلال وحزب النهضة وحزب الأمل وحزب الإصلاح والتنمية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب العمل وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي ؛
- حزبان (02) قدما حسابين مشهودا بصحتهما بتحفظ، مقابل نفس عدد الأحزاب سنة 2018 وأربعة (04) أحزاب سنة 2017، وتتعلق التحفظات أساسا بما يلي:
  - حزب العدالة والتنمية: غياب جرد سنوي للأصول الثابتة ودليل المساطر المحاسبية والرقابة الداخلية، وكذا وجوب تقوية محاسبة الهيآت الترابية للحزب؛
  - حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: غياب جرد للأصول الثابتة، عدم إدراج واجبات الانخراط في محاسبة الحزب، وكذا عدم دعم صرف تعويضات التنقل بأوامر القيام بمهمة وتقارير عن المهمات المنجزة.

- ثلاثة (03) أحزاب قدمت تقارير خبراء محاسبين لم يراع فيها المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي والمحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، حيث اكتفت من خلال التقارير المقدمة بالإشهاد بأن القوائم التركيبية " **تعطي صورة أمينة للوضعية المالية للحزب**" عوض الإشهاد " **بأنها تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه** "، ونخص بالذكر، حزب الاستقلال وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب القوات المواطنة.

- حزب واحد (01) قدم حسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب المذكور، ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية.

3. حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة

همت الملاحظات المتعلقة بالوثائق المكونة للحسابات السنوية المقدمة بشكل أساسي النقط التالية:

- خمسة (05) أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بحزب النهضة وحزب الإصلاح والتنمية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية؛
- أربعة (04) أحزاب لم تقدم كل الكشوفات المتعلقة بحساباتها البنكية، ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية؛
- ثلاثة (03) أحزاب لم تقدم للمجلس جردا بمستندات الإثبات المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب النهج الديمقراطي؛
- الحزب الاشتراكي الموحد قدم جدول "الدعم العمومي" وكذا حساب العائدات والتكاليف يتضمنان مبلغ الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (70.000,00 درهم)، في حين لا تبرز كشوفات الحساب البنكي المقدمة من طرف الحزب أي عملية بشأن توصله بهذا المبلغ.

4. حول مسك المحاسبة

سجل المجلس بشأن مسك المحاسبة أن:

- ثمانية (08) أحزاب قامت بمسك محاسباتها وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب الخضر المغربي وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة وحزب الإصلاح والتنمية وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي؛
- عشرة (10) أحزاب لم تقم بتنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة"، ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب العهد الديمقراطي وحزب النهضة والفضيلة وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني؛
- ثلاثة (03) أحزاب لم تتضمن سجلاتها المحاسبية المدلى بها للمجلس حساب "الصندوق" رغم أنها قامت بأداء عدة نفقات نقدا، وهو ما يخالف قاعدة الشمولية[27]، إذ أن الأحزاب ملزمة بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب العمل؛
- حزبان (02) لم يقوما بوضع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية[28] وفق النماذج الواردة بالقانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية والمشار إليها بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بكل من حزب الديمقراطيين الجدد وحزب العمل؛

27- Exhaustivité des écritures
28 - Tableaux de l'ETIC

- حزب الإصلاح والتنمية اكتفى على مستوى حساب "التمويل العمومي"، باحتساب حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم الممنوح له والمبالغ التي قام بإرجاعها إلى الخزينة، كما أن حزب التقدم والاشتراكية اكتفى على مستوى نفس الحساب المذكور ، باحتساب حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم الممنوح له والمبلغ الواجب إرجاعه إلى الخزينة، وهو ما يخالف مبدأ الحيطة[29] الذي يلزم الحزب بتسجيل العائدات عند اكتسابها وكذا مبدأ الوضوح[30] الذي يمنع أي عملية مقاصة[31] بين المبالغ، المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- حزبان (02) لم يقوما بتنزيل بعض العائدات أو التكاليف بالحسابات المناسبة، وهو ما يخالف مبدأ الوضوح المشار إليه سلفا، ويتعلق الأمر بكل من حزب العدالة والتنمية وحزب النهضة والفضيلة؛
- حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية قدم حساب "الصندوق" الذي يبرز أحيانا أرصدة دائنة، مخالفا بذلك مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لاتسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور؛
- حزب العهد الديمقراطي قدم قوائم تركيبية[32] (الموازنة وحساب العائدات والتكاليف) لا تبرز المبالغ المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة، كما أنه خلال وضع موازنة هذه السنة، لم يتم ترحيل أرصدة الدورة المحاسبية برسم السنة المالية 2018، وهو ما يخالف قاعدة "عدم المساس بالموازنة[33]" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي أن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة.

5. حول فحص صحة النفقات

بلغ مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2019 ما يقدره 145,73 مليون درهم، وقد سجل المجلس ملاحظات بخصوص تنفيذ نفقات بمبلغ إجمالي قدره 2,34 مليون درهم، أي بنسبة 1,60% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، مقابل 3,17 مليون درهم سنة 2018 و7,68 مليون درهم سنة 2017، وهو ما يعكس تحسنا ملموسا في إثبات صرف النفقات.

وتوزعت النفقات موضوع ملاحظات المجلس بين نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة وأخرى تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية وأخيرا نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب المعني.

وبلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة خلال هذه السنة ما قدره 1.899,394,08 درهم، أي ما بنسبة 1,30% من مجموع النفقات، مقابل 2.357.569,61 درهم سنة 2018 و7.218.817,13 درهم سنة 2017، بينما بلغ مجموع النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية ما قدره 48.250,00 درهم، أي ما يمثل 0,03 % من مجموع النفقات، مقابل 353.850,00 درهم سنة 2018 و114.534,00 درهم سنة 2017، وأخيرا بلغت النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب المعني ما قدره 396.529,91 درهم، أي ما نسبته 0,27 % من مجموع النفقات، مقابل 463.852,93 مليون درهم سنة 2018 و351.103,02 درهم سنة 2017 .

ويبرز الجدول التالي نتائج فحص وثائق الإثبات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2019:

29 - Principe de prudence
30 - Principe de clarté
31 - Compensation
32 - Etats de synthèse
33 - Règle d'intangibilité du bilan

جدول رقم 14: نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2019 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	مجموع النفقات (1)	نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب		المجموع	
		المبلغ (2)	النسبة (1)/(2)	المبلغ (3)	النسبة (1) /(3)	المبلغ (4)	النسبة (1)/(4)	المبلغ (5)	النسبة (1)/(5)
حزب الاستقلال	19 212 608,92	1 401 557,66	7,29%			26 310,30	0,14%	1 427 867,96	7,43%
الحزب الديمقراطي الوطني	248 136,29	232 136,29	93,55%					232 136,29	93,55%
الحزب الاشتراكي الموحد	612 361,65	200 370,13	32,72%			18 794,72	3,07%	219 164,85	35,79%
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	690 293,56	20 000,00	2,90%			157 587,44	22,83%	177 587,44	25,73%
حزب النهضة والفضيلة	552 767,61					88 616,44	16,03%	88 616,44	16,03%
حزب العدالة والتنمية	38 747 122,28					45 008,28	0,12%	45 008,28	0,12%
حزب الإصلاح والتنمية	373 484,24	13 000,00	3,48%	15 950,00	4,27%	2 388,00	0,64%	31 338,00	8,39%
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	547 335,50	24 000,00	4,38%	6 700,00	1,22%			30 700,00	5,61%
حزب الديقراطيين الجدد	729 837,96			23 400,00	3,21%			23 400,00	3,21%
حزب الوحدة والديمقراطية	551 721,53			2 200,00	0,40%	17 979,28	3,26%	20 179,28	3,66%
حزب الوسط الإجتماعي	652 910,76	8 330,00	1,28%			3 298,38	0,51%	11 628,38	1,78%
حزب الانصاف	651 951,67					10 805,22	1,66%	10 805,22	1,66%
حزب المجتمع الديمقراطي	503 277,38					10 527,78	2,09%	10 527,78	2,09%
حزب جبهة القوى الديمقراطية	669 753,44					10 025,98	1,50%	10 025,98	1,50%
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1 016 398,17					5 188,09	0,51%	5 188,09	0,51%
المجموع	65 759 960,96	1 899 394,08	2,89%	48 250,00	0,07%	396 529,91	0,60%	2 344 173,99	3,56%

6. حول وسيلة أداء النفقات

سجل المجلس في هذا الإطار أن حزبا واحدا (01) قام خلال هذه السنة بأداء نفقات بما مجموعه 440.110,20 درهم نقدا رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يتجاوز 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك**"؛ ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية.

الجزء الثالث: النتائج الخاصة بكل حزب سياسي

بداية تجدر الإشارة بخصوص تاريخ إيداع الأحزاب السياسية لحساباتها برسم سنة 2019 لدى المجلس، إلى أنه استنادا إلى مقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإنها ملزمة بالقيام بذلك في 31 مارس 2020 على أبعد تقدير.

وحيث تزامن القيام بذلك مع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، واعتبارا لمقتضيات المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والقانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292، وكذ المراسيم رقم 2.20.293[34] ورقم 2.20.330[35] ورقم 2.20.371[36] ورقم 2.20.406[37] ورقم 2.20.456[38] المتعلقة بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية، فإن آخر أجل لتقديم الحسابات السنوية يكون يوم الإثنين 3 غشت 2020.

ويعرض المجلس في هذا الجزء نتائج تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات الخاصة بكل هيئة سياسية. وينبغي التذكير بأن ترتيب الأحزاب السياسية المعتمد في هذا الصدد يستند إلى أهمية مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير الممنوح لكل حزب على ضوء النتائج المحصل عليها خلال اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

34 - الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

35 - الصادر في 24 من شعبان 1441 (18 أبريل 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

36 - الصادر في 25 من رمضان 1441 (19 ماي 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

37 - الصادر في 17 من شوال 1441 (9 يونيو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 وبسن مقتضيات خاصة بالتخفيف من القيود المتعلقة بها.

38 - الصادر في 17 من ذي القعدة 1441 (يوليو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.

حزب العدالة والتنمية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 7 غشت 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 من نفس الشهر.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 37.494.750,57 درهم، وتتوزع أساسا بين:

- واجبات الانخراط والمساهمات: 21.214.162,33 درهم (56,58%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 15.816.818,66 درهم (42,18%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 1.874.350,02 درهما استعمل لغير الغايات التي منح من أجلها، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 38.747.122,28 درهم، وتخص:

- تكاليف التسيير: 27.790.298,40 درهم (71,72%)، مقابل 26.338.735,76 درهم سنة 2018 و26.268.647,74 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة: 10.956.823,88 درهم (28,28%)، مقابل 2.502.911,55 درهم سنة 2018 و10.192.744,00 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 3 نوفمبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 3 ديسمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات تعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر أساسا بغياب جرد سنوي للأصول الثابتة ودليل المساطر المحاسبية والرقابة الداخلية، وكذا وجوب تقوية محاسبة الهيآت الترابية للحزب.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني مايلي:

- فيما يتعلق بغياب جرد سنوي للأصول الثابتة، أن " **الحزب يتوفر على جرد للأصول الثابتة منذ سنة 2008، غير أن هذه السنة ولظروف استثنائية لم يتمكن من تحيينه، وسيعمل على ذلك السنة المقبلة**"؛
- حول غياب دليل للمساطر المحاسبية والرقابة الداخلية، أن " **الحزب يعمل على وضع اللمسات الأخيرة على دليل للمساطر المحاسبية والرقابة الداخلية، وسيتم تسليمه للخبير المحاسب فور المصادقة عليه من طرف الهيآت المخولة**"؛
- بخصوص وجوب تقوية محاسبة الهيآت الترابية للحزب، أن " **الحزب يعمل سنة بعد سنة على تقوية محاسبة هيآته الترابية رغم الإكراهات الحقيقية في هذا الورش**".

وجب التذكير بأن الحزب مطالب في هذا الشأن بالامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب قام من جهة، بتنزيل مبلغ الدعم العمومي بحساب "واجبات الانخراط والمساهمات" وكذا بتنزيل مبلغ واجبات الانخراط والمساهمات بحساب " الدعم العمومي"، وذلك على مستوى عائدات الاستغلال بحساب العائدات والتكاليف، ومن جهة أخرى بتسجيل مساهمات الأعضاء بحساب "عائدات غير جارية أخرى" عوض حساب " واجبات الانخراط والمساهمات" وذلك على مستوى عائدات الاستغلال بحساب العائدات والتكاليف.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه بالنسبة للشطر الأول من الملاحظة "**وقع فيها خطأ رقن المبالغ**". أما بالنسبة للشطر الثاني من الملاحظة، أكد "**أن الحزب سيعمل السنة المقبلة على تسجيل مساهمات الأعضاء في حساب" واجبات الانخراط والمساهمات**".

ينبغي التذكير في هذا الصدد أن الحزب مطالب بالامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حول فحص الموارد

لوحظ أن موارد الحزب شملت فوائد وعائدات مالية بمبلغ إجمالي قدره 250.613,77 درهم رغم أنها لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن" **هذه الموارد عبارة عن فوائد ناتجة عن الحساب الجاري للحزب بالخزينة العامة للمملكة، وليست مرتبطة بتوظيف لأموال الحزب،ولا يتم تحصيلها بإرادة منه ولا تدخل في إطار سياساته المالية، إذ تقوم الخزينة العامة للمملكة بتحويلها إلى حساب الحزب بوتيرة نصف سنوية بدون طلب منه، وقد اتخذ المؤتمر الوطني الخامس للحزب قرارا يمنع استعمال هذه الموارد في تدبير شؤون الحزب، ويقضي القرار المذكور بإحداث حساب خصوصي يسمى "حساب دعم الهيئات الشعبية وذوي الاحتياج" تشكل هذه الفوائد الموارد الخاصة به. حيث توجه هذه المبالغ لدعم بعض أنشطة الجمعيات التي تتقدم بطلب الدعم، إضافة إلى تقديم إعانات لبعض الحالات الاجتماعية في وضعية صعبة كما يتبين ذلك من خلال الوثائق المبررة. ونعمل ابتداء من سنة 2014 على تجميع هذه النفقات في تقرير خاص يرفق مع تقرير الحساب السنوي**".

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أنه لتبرير صرف النفقات التي تخص الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 45.008,28 درهم، قدم الحزب وثائق إثبات غير معنونة باسمه، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وضمن رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب "**يجد، بخصوص بعض مصاريف الماء والكهرباء المبررة بوثائق إثبات في غير اسمه، صعوبات في إقناع بعض مالكي العقارات المكتراة في المساعدة على القيام بإجراءات تحويل الاشتراكات باسمه. لكنه لازال يعمل على تسوية هذا الملف**".

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

حزب الأصالة والمعاصرة

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 7 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 18.077.027,60 درهم، وتخص أساسا:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 12.626.660,37 درهم (69,85%)؛
- عائدات غير جارية أخرى: 5.337.857,23 درهم (29,53 %)، ناتجة عن إعادة تصنيف ديون الحزب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 14.819.683,46 درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير:14.653.888,70 درهم (98,88%)، مقابل 15.495.385,90 درهم سنة 2018 و14.598.385,99 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة:165.794,76 درهم (1,12 %)، مقابل 654.103,60 درهم سنة 2018 و497.182,79 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 4 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة تتعلق بمسك محاسبة الحزب، حيث لوحظ من خلال دفتر الأستاذ والموازنة أنه لم يتم تصفية الحساب رقم 4497 " حسابات تسوية بالخصوم" (19.190,00 درهم) في آخر الدورة المحاسبية كما يقتضي ذلك الدليل العام للمعايير المحاسبية.

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني بأنه سيعمل على تصفية الحساب المذكور برسم الحساب السنوي 2020.

للإشارة، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حزب الاستقلال

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 30 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما جموعه 11.748.883,21 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 6.320.783,21 درهم (53,80%)؛
- عائدات غير جارية أخرى: 5.428.100,00 درهم (46,20%)، تخص عائدات تفويت أصول ثابتة وكراء عقار.

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020، بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 2.449.896,85 درهم من مجموع مبلغ دعم قدره 6.703.448,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 19.212.608,92 درهم، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 15.439.624,56 درهم (80,36%)، مقابل 14.322.649,27 درهم سنة 2018 و10.986.703,47 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة: 3.772.984,36 درهم (19,64%)، مقابل 443.183,60 درهم سنة 2018 و25.580,00 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب يوم فاتح أكتوبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم27 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 4.899.793,71 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، ويتوزع بين:

- مبلغ دعم قدره 4.253.551,15 درهم[39] برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية؛
- مبلغ دعم قدره 646.242,56 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

39 - تم الأخذ بعين الإعتبار المبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة سنة 2020.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن " **الحزب التزم بتسوية الوضعية المالية وإرجاع مبلغ 7.349.690,56 درهم إلى الخزينة وذلك على شكل ثلاث دفعات على مدى ثلاث سنوات 2020 و2021 و2022 .... الدفعة الأولى تم تسديدها بما قيمته 2.449.896,85 درهم بتاريخ 29 يوليوز 2020**". وأرفق جوابه بوصل إيداع المبلغ الذي تم إرجاعه لدى الخازن الوزاري لوزارة الداخلية.

وعليه، وطبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451[40] والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667[41] ، فإن الحزب مطالب بأن يرجع إلى الخزينة المبلغ المتبقى، أي ما قدره 4.899.793,71 درهم.

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقرير الخبير المحاسب يتحفظ من خلاله أساسا بشأن الوضعية القانونية للممتلكات العقارية للحزب وعدم احتساب أي مخصصات لمواجهة مخاطر التكاليف الضريبية، واكتفى بالإشارة إلى أنه "أخذا بعين الاعتبار خاصيات تكاليف التظاهرات المنظمة من طرف الأحزاب السياسية، فإن القوائم التركيبية المقدمة من طرف الحزب تعطي صورة أمينة للوضعية المالية للحزب" دون أن يشهد " بأنها **تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه وفائضه أو خصاصه**"، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وكذا ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وضمن رده، أوضح المسؤول الوطني أن الخبير المحاسب شهد بوضوح بأن القوائم التركيبية لسنة 2019 تعطي "صورة صادقة" وقدم ملاحظاته حول الممتلكات وغيرها، كما أشار إلى أن النموذج الذي يعتمده الحزب يتلاءم ونموذج القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية ولما هو مضمن بالمعيار 5700 من دليل التدقيق القانوني والتعاقدي. وأضاف أن إشهاد الخبير يجيب على الملاحظات.

تجب الإشارة إلى أن الحزب لم يقدم أي توضيحات بخصوص ملاحظة الخبير بشأن الوضعية القانونية للممتلكات العقارية وعدم احتساب أي مخصصات للمخاطر الضريبية. وعليه، فالحزب مطالب بالامتثال للمقتضيات التنظيمية ذات الصلة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الإطار أن الحزب لم يقم بتنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة".

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن " **الحزب اعترف بالمبلغ العالق بذمته وقبل إرجاعه على شكل ثلاث دفعات بما قيمته 2.449.896,85 درهم بتاريخ 29 يوليوز 2020 بعد إنجاز و إيداع التقرير السنوي**" وأضاف أن "**التقرير السنوي لسنة 2020 سيأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة**".

يجدر التذكير من جهة، بأنه منذ نشر تقرير المجلس بتاريخ 25 ديسمبر 2017 عن مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية واقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب وحصر مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، كان لزاما على الحزب إدراجها ضمن ديونه على مستوى الموازنة إلى حين تسويتها. ومن جهة ثانية، بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية

40 - الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

41 - الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع المعطيات المحاسبية بما في ذلك ديون الحزب.

حول فحص الموارد

لوحظ أن الحزب تلقى مداخيل بمبلغ إجمالي قدره 3.133.600,00 درهم تهم عائدات كراء عقارات، في حين أن هذا الصنف من المداخيل لا يندرج ضمن موارد الأحزاب المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أنه تم إدراج عائدات كراء عقارات الحزب حسب طبيعة موردها في انتظار تعديل المخطط المحاسبي. وأضاف أن هذه الموارد تمكنه من تمويل بعض الأنشطة الحزبية.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية ذات الصلة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الشأن أن مصاريف تسيير المفتشيات بمبلغ إجمالي قدره 1.373.180,00 درهم وتكاليف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 100.192,93 درهم لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات.

وبخصوص مصاريف الماء والكهرباء، أدلى الحزب ضمن جوابه، بوثائق إثبات كافية بشأن صرف مبلغ قدره 45.504,97 درهم، بينما قدم وثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب بشأن دعم مصاريف بمبلغ 26.310,30 درهم، ولم يدل بأي وثيقة تثبت صرف تكاليف بمبلغ 28.377,66 درهم.

وعلاقة بالملاحظة المتعلقة بمصاريف تسيير مفتشيات الحزب بمبلغ إجمالي قدره 1.373.180,00 درهم، فإنها لم تثر أي رد من طرف المسؤول الوطني.

يجب التذكير بأن الحزب مطالب في هذا الإطار بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حزب التجمع الوطني للأحرار

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب التجمع الوطني للأحرار حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 8 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة 36.714.589,48 درهم، وتشمل أساسا:

- واجبات الانخراط والمساهمات: 19.968.000,00 درهم (54,39 %)؛
- عائدات غير جارية: 11.249.857,94 درهم (30,64 %)، تخص أساسا عائدات تفويت أصول ثابتة؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 5.456.952,41 درهم (14,86%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 1.707.227,27 درهم، يتوزع بين:

- مبلغ دعم غير مستعمل أو لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة قدره 789.675,22 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- مبلغ دعم غير مستعمل قدره 917.552,05 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

كما قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 1.835.104,11 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 المذكور.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 46.108.379,27 درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 37.006.161,89 درهم (80,26 %)، مقابل 16.023.925,03 درهم سنة 2018 و15.925.948,18 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة: 9.102.217,38 درهم (19,74 %)، مقابل 5.072.852,49 درهم سنة 2018 و445.005,07 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 27 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ الدعم التالية:

- مبلغ دعم قدره 15.151,69 درهم[42] لم يتم استعماله أوتقديم وثائق تثبت صرفه فعليا للمترشحين، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- مبلغ دعم غير مستعمل قدره 1.400.000,00 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛
- مبلغ دعم قدره 984.848,38 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني أنه **" من أجل تسوية نهائية لجميع المبالغ العالقة ...، فإن الحزب يتعهد بإرجاع مبلغ 1.400.000,00 درهم خلال شهر شتنبر 2021 ومبلغ 1.000.000,00 درهم خلال شهر شتنبر 2022".**

وعليه وطبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609[43]، والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451[44]، والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667[45] ، يكون الحزب مطالبا بأن يرجع إلى الخزينة المبلغ المتبقى، أي ما قدره 2.400.000,00 درهم.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب اكتفى بتنزيل مبلغ 1.835.104,11 درهم ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، بينما لم يقم بتنزيل بنفس الحساب المبالغ الأخرى المشار إليها أعلاه بما مجموعه 2.400.000,00 درهم.

يشار إلى أن هذه الملاحظة لم تثر أي رد من طرف المسؤول الوطني.

يجب التذكير في هذا الصدد بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم كل حزب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع المعطيات المحاسبية بما في ذلك ديون الحزب، وعليه يتعين على الحزب الامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حول فحص الموارد

لوحظ أن موارد الحزب شملت فوائد وعائدات مالية بمبلغ إجمالي قدره 39.779,13 درهم رغم أنها لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن **"الأمر يتعلق بالتعويض الذي تمنحه الخزينة العامة تلقائيا على كل الحسابات الدائنة المفتوحة بها".**
للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية ذات الصلة.

42 - تم الأخذ بعين الإعتبار المبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة سنة 2019.

43 - الصادر في 27 من ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

44 - الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

45 - الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

حزب الحركة الشعبية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 3 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 4.818.215,02 درهم، تتوزع أساسا بين:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 4.114.765,39 درهم (85,40 %)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 572.400,00 درهم (11,88 %)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 100.000,00 درهم (2,08%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 980.000,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بأي وثائق إثبات، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛ كما قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 603.368,34 درهم من مجموع مبلغ دعم قدره 1.452.000,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 4.850.772,46 درهم، وتخص أساسا تكاليف التسيير بمبلغ 4.838.140,46 درهم (99,74%)، مقابل 4.737.540,65 درهم سنة 2018 و4.200.564,11 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 3 نوفمبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 10 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ الدعم التالية:

- مبلغ دعم قدمه الحزب لمترشحيه قدره 848.631,66 درهم[46] لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية؛
- مبلغ دعم غير مبرر قدره 78.000,00 درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛

46 - تم الأخذ بعين الإعتبار المبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة سنة 2020.

- مبلغ دعم قدره 280.105,00 درهم لا يخص الحملة الانتخابية (180.105,00 درهم) أو لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة (100.000,00 درهم)، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه" **تمت تسوية الوضعية المالية للحزب المتعلقة بالمبالغ المذكورة بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية لتسديد مبلغ إجمالي قدره 1.810.105,00 درهم على شكل دفعتين**". وأرفق جوابه بنسخة لتصريح بتحويل مبلغ 603.368,34 درهم إلى الخزينة ونسخة لرسالة موجهة لوزير الداخلية يلتزم من خلالها بتسديد المبلغ المتبقى (1.206.736,66 درهم) في شهر أبريل 2021 وكذا بنسخة لرسالة موجهة للخازن الوزاري لوزارة الداخلية بشأن طريقة تسديد مبالغ الدعم المعنية والواردة بتقرير المجلس.

وعليه وطبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451[47]، والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667[48] ، يكون الحزب مطالبا بأن يرجع إلى الخزينة المبلغ المتبقى، أي ما قدره 1.206.736,66 درهم.

حول فحص الموارد

لوحظ أن الحزب تلقى مداخيل بمبلغ قدره 17.150,00 درهم عبارة عن فوائد مالية عن **وديعة لأجل**، رغم أن هذه المداخيل لا تندرج ضمن موارد الحزب المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الحزب يتلقى هذه الفوائد والعائدات عن ضمان لقرض خصص منذ سنة 2000 لشركة في ملكية الحزب.

للتذكير، تشير الكشوفات البنكية للحزب وكذا تقرير الخبير المحاسب إلى أن المبلغ المذكور يمثل فوائد عن وديعة لأجل، وعليه يتعين على الحزب في هذا الإطار التقيد بالمقتضيات القانونية ذات الصلة.

47 - الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

48 - الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 4 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 4.397.945,22 درهم، وتتوزع أساسا بين:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 3.476.519,97 درهم (79,05%)؛
- عائدات غير جارية أخرى: 462.000,00 درهم (10,50%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 359.420,00 درهم (8,17%)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 100.000,00 درهم (2,27%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 53.550,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بأي وثائق إثبات، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 4.454.911,45 درهم، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 4.054.911,45 درهم (91,02%)، مقابل 3.748.424,02 درهم سنة 2018 و5.557.828,32 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة: 400.000,00 درهم (8,98%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الجواب الذي توصل به المجلس يوم 18 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بموارده، حيث لوحظ أن عائدات الحزب شملت مبلغا قدره 52.800,00 درهم يمثل عائدات كراء عقار، في حين أن هذا الصنف من المداخيل لا يندرج ضمن موارد الأحزاب المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن المبلغ المذكور يتعلق بعائدات كراء سطح مقر الحزب لاتصالات المغرب لتثبيت جهاز لاقط مقابل سومة كرائية شهرية قدرها 4.400,00 درهم. وأضاف أنه بذل مجهودات لتسوية هذه الوضعية غير أن فسخ العقد يتطلب موافقة الشركة المعنية.

للإشارة، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالتقيد بالمقتضيات القانونية ذات الصلة.

حزب الاتحاد الدستوري

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الاتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 24 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 937.500,00 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 1.388.685,84 درهم، مقابل 1.542.396,76 درهم سنة 2018 و1.861.646,01 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

لم تسفر عملية تدقيق الحساب السنوي للحزب وفحص صحة نفقاته عن أي ملاحظة.

حزب التقدم والاشتراكية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 لدى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 10 مارس 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 2.922.245,07 درهم، تتوزع أساسا بين:

- واجبات الانخراط والمساهمات: 1.785.589,73 درهم (61,10 %)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 937.500,00 درهم (32,08 %).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020، بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 204.914,63 درهم من مجموع مبلغ دعم قدره 614.743,88 درهم لم يتم الإدلاء بشأن اصرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 3.178.713,07 درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 1.666.086,59 درهم (52,41 %)، مقابل 4.636.003,48 درهم سنة 2018 و5.251.147,81 درهم سنة 2017؛
- إقتناء أصول ثابتة: 1.512.626,48 درهم (47,59 %).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب يوم فاتح أكتوبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 5 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين المذكورتين:

حول إرجاع مبلغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم قدره 409.829,25 درهم[49]، سبق للمجلس أن صرح أنه لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الحزب "**يلتزم بإرجاع المبلغ المذكور إلى الخزينة على أساس دفعتين برسم سنتي 2021 و2022، ...**".

وعليه، وطبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 سالفي الذكر، فإن الحزب مطالب بإرجاع المبلغ المتبقى إلى الخزينة.

49 - تم الأخذ بعين الإعتبار المبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة سنة 2020.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز على مستوى حساب التمويل العمومي مبلغا صافيا قدره 421.756,12 درهم، أي حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم العمومي (1.036.500,00 درهم) والمبلغ الذي لم يتم إرجاعه إلى الخزينة (614.743,88 درهم)، وهو ما يخالف مبدأ الحيطة[50] الذي يلزم الحزب بتسجيل العائدات عند اكتسابها، وكذا مبدأ الوضوح[51] الذي يمنع أي عملية مقاصة[52] بين المبالغ، المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وضمن رده، أشار المسؤول الوطني إلى أنه " **تمت الإشارة، من خلال التبرير المتعلق بالملاحظة المشار إليها أعلاه، إلتزام الحزب بمبدأ الحيطة والوضوح الذي يمنع أي عملية مقاصة بين المبالغ** ".

تجدر الإشارة إلى أن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في حالة عدم التقيد بالمبادئ المحاسبية، وعليه، فإن الحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

50 - Principe de prudence
51 - Principe de clarté
52 - Compensation

حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية يوم فاتح يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 468.750,00 درهم، وتخص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 690.293,56 درهم، مقابل 473.012,77 درهم سنة 2018 و443.681,64 سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه مبالغ دعم إلى الخزينة، تشمل:

- مبلغ دعم قدره 821.311,41 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم قدمه الحزب لمترشحيه دون أن يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.451[53]؛
- مبلغ دعم قدره 185.076,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم لم يتم استعماله، باعتبار أنه حاصل الفرق بين مبلغ المساهمة الممنوح له (705.826,00 درهم) والمبلغ المصرح بصرفه (520.750,00 درهم)؛
- مبلغ دعم قدره 616.579,56 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم قدمه الحزب لمترشحيه دون أن يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.16.667[54]؛

53 - الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجهوية وكذا تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

54 - الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

- مبلغ دعم قدره 25.068,36 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير برسم سنة 2017، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم لم يتم استعماله، باعتبار أنه حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح له (468.750,00 درهم) ومبلغ نفقات التسيير[55] (443.681,64 درهم).

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه " **تم طرح الموضوع في اجتماع الأحزاب السياسية مع وزير الداخلية حول الاستحقاقات الانتخابية القادمة ... ووعد أمناء الأحزاب أنه سيطرح هذا المشكل مع رئيس الحكومة لايجاد صيغة قانونية لملئ هذه الثغرة، وفي نفس الوقت إيجاد صيغة لأداء هذه المبالغ بالتدريج على أقساط ...**".

وعليه، وطبقا لمقتضيات المادتين 43 و45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 وكذا المادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667 سالفة الذكر، يكون الحزب مطالبا بأن يرجع إلى الخزينة مبالغ الدعم المشار إليها أعلاه (821.311,41 درهم و185.076,00 درهم و616.579,56 درهم و25.068,36 درهم).

حول الاشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن تحفظات تخص أساسا عدم:

- وضع جرد للأصول الثابتة؛
- إغلاق الحساب البنكي غير المستعمل وفقا لتعليمات بنك المغرب في هذا الشأن؛
- إدراج واجبات الانخراط في محاسبة الحزب؛
- إعداد وضعيات التقارب البنكي[56]؛
- دعم صرف تعويضات التنقل بأوامر القيام بمهمة وتقارير عن المهمات المنجزة.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن "**ظروف عمل المحاسب خلال أيام جائحة كورونا وضغط العمل جعلته يمر على الجرد سهوا، وأن الحزب ليس لديه حساب بنكي غير مستعمل وليس هناك انخراطات مالية أو مساهمات من الأشخاص في مالية الحزب**"، وأضاف بخصوص عدم دعم صرف تعويضات التنقل، أنه "**بعدما تأخر مسؤول محطة البنزين عن تسليم الفاتورة في وقتها، استغنى الحزب عنها رغم أن مصاريفها فاقت 80.000,00 درهم**".

يجدر التذكير بأنه كان لزاما على الحزب، من جهة، موافاة الخبير المحاسب بالوثائق والمستندات لتبرير ما جاء في ملاحظاته الأولية قبل وضع تقريره النهائي، ومن جهة ثانية، إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وفقا لما تقتضيه قاعدة الشمولية[57] المنصوص عليها بالدليل العام للمعايير المحاسبية، وعليه، فإن الحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الصدد:

- أن حساب "الصندوق" يبرز أحيانا أرصدة دائنة[58]، مخالفا بذلك مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية؛

55 - دون احتساب مخصصات الاستهلاك.

56 - États de rapprochement bancaire
57- Exhaustivité des écritures
58 - Soldes créditeurs

- أن الحساب رقم 346: "منخرطون وحسابات مرتبطة - مدينون[59]" يظهر دائنية[60] قدرها 500.000,00 درهم لم يتم تحصيلها من طرف الحزب منذ سنوات؛
- أنه لم يتم تنزيل المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه بخصوص حساب الصندوق، **" فإن المحاسب تعلل بظروف الجائحة وضغط العمل ... وأن الحزب يكون مدينا للرئيس المؤسس باعتباره الوحيد الذي يدعم الحزب بسلفات ... "** وحول مبلغ 500.000,00 درهم، أكد **"أن الحزب في انتظار أن يؤديه أحد المنتخبين قبل الانتخابات القادمة ..."**. يشار إلى أن الشطر الأخير من الملاحظة لم يثر أي رد من طرف المسؤول الوطني.

غير أنه وامتثالا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، يجدر التذكير بأن رصيد حساب "الصندوق" لا يمكنه أن يكون دائنا بأي حال من الأحوال، كما وجبت الإشارة إلى أن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع العمليات المحاسبية بما فيها ديون الحزب وفي حالة عدم التقيد بالمقتضيات المحاسبية المعمول بها.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ في هذا الإطار:

- أن حساب العائدات والتكاليف ودفتر الأستاذ[61] يبرز ا مبلغا قدره 20.000,00 درهم تم منحه لمترشح عن الحزب برسم انتخابات جزئية، وتم تنزيله بالحساب رقم 61840 "مساعدة مباشرة للمترشحين". وفي هذا الصدد لوحظ أنه لتبرير صرف هذا المبلغ، تم تقديم حوالة بريدية عوض الإدلاء بوثائق إثبات في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن المبلغ المذكور **" يعطى سنويا لمنسق الحزب بمدينة سطات لتغطية مصاريف مكتب الحزب، ويصعب إثبات مصاريفه بالفاتورة ويتم متابعة أعماله عن بعد ..."**، وأضاف أن **"المحاسب أخطأ عندما وضعه في باب مساعدة المترشحين".**

للتذكير فإن الحزب مطالب من جهة، بأن يثبت صرف أي مبلغ بوثائق إثبات في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة، ومن جهة أخرى بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، طبقا لمبدأ الوضوح[62] المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- أن أداء تكاليف الكراء ومصاريف الماء والكهرباء بمبلغ قدره على التوالي 150.000,00 درهم و7.587,44 درهم قد تم دعم صرفه بتوصيل كراء وفاتورات غير معنونين باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أنه **" ... مالكة مقر الحزب أصرت أن تؤجره في اسم الأمين العام ... وهذا المشكل سيوجد له حل في القريب ..."**؛

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

59 - Adhérents et comptes rattachés- débiteurs
60 - Créance
61 - Grand-livre
62 - Principe de clarté

الحزب الاشتراكي الموحد

تقديم الحساب السنوي

أودع الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 6 غشت 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 من نفس الشهر.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 715.531,50 درهم، وتخص أساسا:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (65,51%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 176.781,50 درهم (24,71%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020، بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 52.053,51 درهم لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 612.361,65 درهم، مقابل 731.563,41 درهم سنة 2018 و497.512,25 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولة الوطنية عن الحزب بتاريخ 2 أكتوبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. غير أن المجلس لم يتوصل بأي أجوبة من الحزب. وتخص الملاحظات ما يلي:

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ أن جدول "الدعم العمومي " وكذا حساب العائدات والتكاليف يشملان مبلغ الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء البالغ قدره 70.000,00 درهم والذي توصل به الحزب وفق معطيات الجدول المذكور بتاريخ 24 غشت 2019، غير أن كشوفات الحساب البنكي المقدمة من طرف الحزب لا تبرز أي عملية بشأن توصل الحزب بهذا المبلغ.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن رصيد الحساب البنكي المسجل على مستوى الموازنة (928.529,90 درهم) يفوق بمبلغ قدره 77.275,12 درهم، الرصيد المبين في الكشف البنكي بتاريخ 31 دجنبر 2019 (851.254,78 درهم). لذا، تعين تقديم توضيحات بشأن الفرق المذكور.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ من خلال الكشوفات البنكية ودفتر الأستاذ أن الحزب قام من جهة، بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره 200.370,13 درهم دون دعم صرفها بأي وثائق إثبات، ومن جهة أخرى، بصرف نفقات بمبلغ قدره 18.794.72درهم، غير أنه لتبرير صرفها، أدلى بوثائق إثبات غير معنونة باسمه، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 30 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 557.955,00 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (84,01%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 89.205,00 درهم (15,99%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020، بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 285.695,52 درهم لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية (265.288,85 درهم) واقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (20.406,67 درهم).

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما قدره 456.904,32 درهم، مقابل 572.086,43 درهم سنة 2018 و449.850,20 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 6 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 3 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول إرجاع مبلغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 11.845,68 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2019، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ نفقات التسيير[63] (456.904,32 درهم).

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن الحزب سيقوم بإرجاع المبلغ غير المستعمل وأنه سيوافي المجلس بما يثبت ذلك.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب لم يقم بتنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة على مستوى الموازنة بالحساب رقم 445: "الدولة -دائنة" وقام بإدراج مبلغ "واجبات الانخراط ومساهمات" بالجدول المخصص للتمويل العمومي.

وضمن رده، أكد المسؤول الوطني أنه "**سيتم تدارك الأمر بعد إرجاع المبلغ**". فيما لم يقدم أي توضيح بشأن الشطر الثاني من الملاحظة.

63 - دون احتساب مخصصات الاستهلاك.

يجب التذكير في هذا الصدد من جهة، بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع العمليات المحاسبية بما فيها ديون الحزب. ومن جهة ثانية، بأنه طبقا للمقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في القرار المذكور، فإن العمليات المحاسبية يتم تسجيلها تبعا لتسلسلها الزمني لذا يتعين إدراج مبلغ الدين بالمحاسبة قبل وبعد إرجاعه وذلك بتقييد جميع العمليات المحاسبية المرتبطة بهذا الدين في الحسابات المناسبة.

وتبعا لذلك، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 3 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 707.134,00 درهم، وتخص:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (66,29%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 200.650,00 درهم (28,37%)؛
- عائدات غير جارية: 37.734,00 درهم (5,34 %).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 64.198,47 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 1.016.398,17 درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 977.951,17 درهم (96,22 %)، مقابل 630.898,89 درهم سنة 2018 و476.219,96 درهم سنة 2017؛
- إقتناء أصول ثابتة: 38.447,00 درهم (3,78 %).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 24 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أنه تم أداء الفاتورة رقم 19 /369 المتعلقة بالتنقل بمبلغ قدره 3.597,00 درهم، رغم أنها غير معنونة باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن الأمر يتعلق بتعويض تم صرفه لعضو باللجنة المركزية كان قد اقتنى بطاقة سفر على نفقته للتنقل في مهمة حزبية، وأرفق جوابه بنسخة للفاتورة المذكورة.

كما لوحظ من خلال معطيات دفتر الأستاذ والكشوفات البنكية أن المصاريف الشهرية للمقر المركزي للحزب بمبلغ إجمالي قدره 130.104,00 درهم لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات.

وضمن جوابه، قدم المسؤول الوطني وثائق إثبات كافية بشأن صرف تكاليف بمبلغ إجمالي قدره 128.512,91 درهم، في حين تم دعم المصاريف المتبقية (الماء والكهرباء والهاتف) بمبلغ 1.591,09 درهم بوثائق غير معنونة باسم الحزب.

للإشارة، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة للتمكن من احتساب المصاريف المعنية ضمن تكاليفه.

حزب جبهة القوى الديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 16 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 568.770,00 درهم، وتهم أساسا:

- مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (82,41%)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 100.000,00 درهم (17,58%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020، بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 197.488,69 درهم يتوزع بين:

- مبلغ دعم قدره 93.288,85 درهم لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية؛
- مبلغ دعم غير مستعمل قدره 104.199,84 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2018.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 669.753,44 درهم، مقابل 364.550,16 درهم سنة 2018 و519.543,54 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 3 أكتوبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 3 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب أدلى بحسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر وفي القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) يتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه "**سيتم موافاة المجلس بتقرير الخبير المحاسب في أقرب الآجال**".

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أنه لم يتم، على مستوى الموازنة، تنزيل المبلغين الواجب إرجاعهما إلى الخزينة، بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة".

يشار إلى أن هذه الملاحظة لم تثر أي رد من طرف المسؤول الوطني عن الحزب.

وينبغي التذكير في هذا الصدد بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع العمليات المحاسبية بما فيها ديون الحزب. وتبعا لذلك، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أنه لتبرير صرف النفقات التي تخص الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 10.025,98 درهم، قدم الحزب وثائق إثبات غير معنونة باسمه، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أنه بخصوص هذه النفقات "**التي كان يؤديها الحزب باسم الأمين العام السابق، فقد تم توجيه مراسلة إلى الشركة المعنية قصد تحويل هذه المصاريف باسم الحزب**".

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

حول وسيلة أداء النفقات

لوحظ أن الحزب قام بأداء مجموعة من النفقات نقدا بمبلغ إجمالي قدره 440.110,20 درهم، رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر " التي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك".

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب"**قام بأداء نقدا الفاتورات المذكورة عن طريق دفعات لا تتجاوز قيمتها 10.000,00 درهم لكل دفعة** ". كما قام بتقديم نسخ لإشهادات الأداء نقدا لمختلف الدفعات.

كان يتعين على الحزب أداء كل نفقة يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك أو تحويل بنكي وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

حزب البيئة والتنمية المستدامة

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 19 أكتوبر 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

للإشارة، فإن الحزب لم يعمد إلى إيداع حسابه السنوي إلا بعد توصله بإنذار الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم 17 سبتمبر 2020.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 471.250,00 درهم، وتخص أساسا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (99,45%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 7.199,83 درهم لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بأي وثائق إثبات، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛ كما قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 42.680,94 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2017.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 742.422,49 درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 646.078,49 درهم (87,02 %)، مقابل 476.121,39 درهم سنة 2018 و390.549,06 درهم سنة 2017؛
- إقتناء أصول ثابتة: 96.344,00 درهم (12,98 %).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 نوفمبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 25 من نفس الشهر، تبين أن الحزب قدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات المذكورة.

حزب الوحدة والديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 لدى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 9 مارس 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما مجموعه 468.753,36 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

يشار إلى أن الحزب قام خلال هذه السنة بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 33.235,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 551.721,53 درهم، مقابل 530.668,09 درهم سنة 2018 و1.107.863,95 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 12 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين والمتعلقتين بفحص صحة النفقات، إذ لوحظ:

- أنه لتبرير صرف نفقات الماء والكهرباء (1.521,95 درهم) والهاتف (16.457,33 درهم)، قدم الحزب وثائق إثبات غير معنونة باسمه، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن مصاريف الماء والكهرباء تتعلق بالمقر المركزي للحزب والفواتير تحمل نفس العنوان المثبت في عقد الكراء، وأضاف أنه يعمل جاهدا على تسوية هذه الوضعية حيث سبق له أن راسل شركة التوزيع المعنية بهذا الشأن بتاريخ 19 فبراير 2018 وجدد طلبه بتاريخ 30 شتنبر 2019. أما بخصوص مصاريف الهاتف، فأشار إلى أنه راسل إدارة الشركة المعنية بتاريخ 2 أكتوبر2019 ولم يتلق أي جواب. وأرفق جوابه بإشهادات مسؤولي الحزب المستفيدين من الهاتف وكذا نسخ لمراسلات الحزب للشركتين المعنيتين.

للإشارة، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالتقيد بالمقتضيات القانونية ذات الصلة للتمكن من احتساب النفقات المعنية ضمن تكاليفه.

- أنه لتبرير نفقة بمبلغ 2.200,00 درهم، قدم الحزب فاتورة لا تستوفي جميع الشروط القانونية، وذلك لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادة 145) والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر في 4 ذي القعدة 1434 (11 سبتمبر 2013) بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 25).

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أنه راسل الشركة المعنية بشأن الفاتورة المذكورة وأرفق جوابه بنسخة من المراسلة.

يجب التذكير في هذا الصدد أن الحزب مطالب بدعم نفقاته بوثائق تحترم المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حزب العهد الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب العهد الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 7 سبتمبر 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

لم تسجل أي موارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف برسم السنة المالية 2019.

يشار إلى أنه لم يتم صرف مبلغ دعم قدره 468.750,00 درهم العائد للحزب برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2019، وذلك "**لكون الحزب موضوع منازعة قضائية بشأن منصب الأمانة العامة خلال سنتي 2017 و2018، وقد أصدرت بشأنه محكمة الاستئناف بالرباط قرارها البات في النزاع بتاريخ 10 أبريل 2019، وستباشر مصالح الوزارة عملية تحويل المبلغ الراجع له برسم سنة 2019 إلى حسابه البنكي فور استكمال الإجراءات التمهيدية اللازمة لذلك**" حسب ما ورد برسالة وزير الداخلية عدد 5216/م.إ. بتاريخ 28 ماي 2019.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 432.659,90 درهم، مقابل 215.139,84 درهم سنة 2018 و312.330,51 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 أكتوبر 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 4 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الملاحظات التالية لم تثر أي رد من طرف المسؤول الوطني عن الحزب:

حول إرجاع مبلغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ من جهة، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم قدره 240.000,00 درهم، سبق للمجلس أن صرح أنه لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ أن الحزب لم يقدم الكشوفات المتعلقة بحساباته البنكية.

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الصدد:

- أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار؛

- أنه لم يتم تنزيل المبلغ الواجب إرجاعه إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"؛
- أن الموازنة[64] المقدمة غير متوازنة، إذ تبرز على مستوى الخصوم ما مجموعه 432.659,90 درهم، بينما لا تبرز أي مبلغ على مستوى الأصول؛
- أن الموازنة وحساب العائدات والتكاليف[65] لا يبرزان المبالغ المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة؛
- أنه خلال وضع موازنة سنة 2019، لم يتم ترحيل أرصدة الدورة المحاسبية برسم السنة المالية 2018، وهو ما يخالف قاعدة "عدم المساس بالموازنة[66] المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي أن موازنة افتتاح السنة هي موازنة الختام برسم السنة الماضية، وأن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة.

64 - Bilan
65 - Compte de produits et charges
66 - Règle d'intangibilité du bilan

حزب الإنصاف

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الإنصاف حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية يوم فاتح يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 576.490,00 درهم، وتشمل أساسا:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (81,31 %)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 100.000,00 درهم (17,35%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020، بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 194.038,30 درهم يتوزع بين:

- مبلغ دعم قدره 83.112,91 درهم لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- مبلغ دعم غير مستعمل قدره 110.925,39 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2018.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 651.951,67 درهم، مقابل 330.062,75 درهم سنة 2018 و541.708,91 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ملاحظة فريدة قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 11 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم فاتح سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة تهم فحص صحة النفقات، إذ لوحظ أنه لتبرير مصاريف بمبلغ إجمالي قدره 10.805,22 درهم، أدلى الحزب بفاتورات غير معنونة باسمه، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أنه **" قد تم تغيير العقد المبرم مع اتصالات المغرب باسم الحزب وأن العقد المبرم مع شركة الماء والكهرباء هو باسم رئيس الحزب والمسؤول القانوني عنه، وتتعلق الفواتير المشار إليها بمقر الحزب الذي يوجد بالعنوان المشار إليه بالفاتورات".**

للإشارة فإنه لم يتم تقديم العقد المبرم مع شركة الإتصالات المذكورة.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه وليس باسم شخص آخر. وباعتبار أن الحزب يتمتع بالشخصية الاعتبارية، فله الحق الكامل أن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

حزب الخضر المغربي

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الخضر المغربي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 15 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 563.750,00 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (83,15 %)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 95.000,00 درهم (16,85%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 300.978,50 درهم يتوزع بين:

- مبلغ دعم قدره 15.000,00 درهم تم إرجاعه من طرف أحد المستفيدين وتحويله إلى الحساب البنكي للحزب، ومبلغ دعم قدمه الحزب لمترشحيه قدره 70.297,59 درهم ولم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- مبلغ دعم غير مستعمل قدره 215.680,91 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2017.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 690.215,94 درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير بمبلغ 667.175,94 درهم (96,66%)، مقابل 481.449,40 درهم سنة 2018 و253.069,09 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ 23.040,00 درهم (3,34%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 11 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة تتعلق بمسك المحاسبة، إذ لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها ضمن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال نماذج القوائم التركيبية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المذكور.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أنه **"تم اعتماد مخطط الحسابات الملائم لقانون معيار المحاسبة العامة الذي يحترم النمط المغربي، والذي لا يختلف في مضمونه عن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، مع استعمال حسابات فرعية للفصل بين مختلف النفقات، وكذا إعداد جداول معلوماتية تكميلية بهدف إعطاء صورة واضحة ومفصلة للمحاسبة ..."**

في هذا الإطار، ينبغي التذكير بأن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وإن كان يستمد مقتضياته بشكل واسع من الدليل العام للمعايير المحاسبية، فإنه في نفس الوقت، أضفى ملاءمات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تميز هذه الهيئات ذات الطبيعة السياسية،

وذلك على سبيل المثال لا الحصر، من خلال إضافة بعض الحسابات على مستوى الموازنة وحساب العائدات والتكاليف (منخرطون وحسابات مرتبطة، مخصصات لمواجهة تكاليف (حملات انتخابية)، عائدات الأنشطة، واجبات الانخراط ومساهمات، تمويل عمومي ... إلخ).

حزب الديمقراطيين الجدد

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الديمقراطيون الجدد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 25 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 703.926,00 درهم، وتشمل أساسا:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (66,59%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي المنعقد يومي 29 و30 مارس 2019: 234.375,00 درهم (33,29%).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 729.837,96 درهم، وتهم:

- تكاليف التسيير: 466.779,56 درهم (63,96%)، مقابل 479.547,06 درهم سنة 2018 و438.696,84 درهم سنة 2017؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 263.058,40 درهم (36,04%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 6 غشت 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 18 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الصدد أن:

- وضع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية لم يتم وفق النماذج الواردة بالقانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية والمشار إليها بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- الحزب قام بأداء عدة نفقات نقدا بمبلغ إجمالي قدره 21.103,06 درهم، غير أنه لم يتم مسك يومية الصندوق ولم تتضمن الوثائق المحاسبية المدلى بها للمجلس (دفتر الأستاذ، دفتر اليومية) أي إشارة إلى حساب الصندوق.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه **" قد تم تنبيه المحاسب إلى ضرورة التقيد بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وإلى ضرورة اعتماد حساب الصندوق بدل الحساب الجاري ".**

ينبغي التذكير في هذا الصدد بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين

الاعتبار مجموع التكاليف التي يتم أداؤها نقدا، كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لقاعدة الشمولية[67]، يكون الحزب ملزما بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

وعليه، فالحزب مطالب بالامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن الحزب قام بأداء فاتورة بمبلغ 23.400,00 درهم رغم أنها لا تتضمن كل البيانات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.12.503 الصادر في 4 ذي القعدة 1434 (11 سبتمبر 2013) بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وخصوصا سعر البيع الواجب أداؤه والمتعلق بكل منتوج أو خدمة على حدة.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أنه " **سيوافي المجلس بالفاتورة حالما التوصل بها**".

وتبعا لذلك، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

67- Exhaustivité des écritures

حزب النهضة والفضيلة

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب النهضة والفضيلة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 3 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 468.750,00 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 4.060,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، وكذا مبلغ دعم غير مستعمل قدره 280.535,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛ كما قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 277.000,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة وذلك برسم نفس الاقتراع المذكور.

أما نفقات الحزب، والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 552.767,61 درهم، مقابل 753.475,35 درهم سنة 2018 و503.950,25 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 غشت 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 6 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الصدد أن الحزب:

- لم يقم بتنزيل المبلغ الواجب إرجاعه إلى الخزينة وقتها والذي قدره 277.000,00 درهم على مستوى الموازنة بالحساب رقم 445" الدولة - دائنة"؛
- سجل بجدول "الإعانات الممنوحة للجمعيات والمؤسسات" مبلغا قدره 8.350,00 درهم، في حين تم تنزيل المبلغ المذكور على مستوى حساب "تكاليف استغلال أخرى" عوض الحساب 656 "إعانات ممنوحة[68]" ضمن حساب العائدات والتكاليف.

وفي رده أوضح المسؤول الوطني أن المحاسب قام بتنزيل مبلغ الدين بحساب "الدولة - دائنة" وبتحويل مبلغ الإعانات الممنوحة للجمعيات إلى الحساب رقم 656. وأرفق جوابه بالموازنة وحساب العائدات والتكاليف وجدول تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف والجزء المتعلق بالحساب "إعانات ممنوحة" من دفتر الأستاذ وذلك بعد إدخال التعديلات المذكورة عليهم.

68 - *Subventions accordées*

يجب التذكير في هذا الإطار بأنه وفقا لمبدإ تخصص الدورات المحاسبية[69] المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2020.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أنه لتبرير تكاليف الكراء ومصاريف الماء والكهرباء بمبلغ قدره على التوالي 87.120,00 درهم و1.496,44 درهم، تم الإدلاء بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه وجه عدة طلبات لمالك المقر من أجل إعادة صياغة عقد الكراء وأنه لازال ينتظر موافقته. وأضاف أن عدم عنونة فاتورات الماء والكهرباء باسم الحزب مرتبط بالعقد المذكور حيث طالبت الشركة المعنية بتقديم عقد باسم الحزب لتسوية الوضعية.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

69 - Principe de spécialisation des exercices

حزب الشورى والاستقلال

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية يوم 27 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 468.750,00 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 480.739,90 درهم، مقابل 562.026,43 درهم سنة 2018 و618.130,35 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 12 أكتوبر 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 5 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب قدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين المذكورتين.

حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 26 ماي 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 468.750,00 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 204.139,14 درهم يتوزع بين:

- مبلغ دعم قدره 151.764,61 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، يتعلق بمبلغ غير مستعمل (7.034,61 درهم) وبمبلغ لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بأي وثائق إثبات (144.730,00درهم)؛
- ومبلغ دعم غير مستعمل قدره 52.374,53 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الحزب لسنة 2017.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 547.335,50 درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 518.396,50 درهم (94,71%)، مقابل 456.769,60 درهم سنة 2018 و380.798,96 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة: 28.939,00 درهم (5,29%)، مقابل 286.401,50 درهم سنة 2018 و277.512,00 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 غشت 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 18 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ في هذا الإطار أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم قدره 150.000,00 درهم[70] برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة.

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه قد عمل على تسوية الوضعية المالية للحزب وأرفق جوابه بنسخة لرسالة موجهة لوزير الداخلية يلتزم من خلالها بإرجاع المبلغ المذكور إلى الخزينة خلال سنة 2021 وبنسخة لرسالة في نفس الموضوع موجهة للخازن الوزاري لدى وزارة الداخلية.

70 - تم الأخذ بعين الإعتبار المبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة سنة 2020.

وعليه، وطبقا لمقتضيات المادة45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667، فإن الحزب مطالب بأن يرجع إلى الخزينة المبلغ المشار إليه سلفا.

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اكتفى من خلاله الخبير المحاسب بالإشارة إلى أن القوائم التركيبية تعطي صورة أمينة للوضعية المالية للحزب ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية المسجلة برسم السنة المعنية عوض تقديم إشهاد بأن" **القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه**"، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وكذا ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وضمن رده، أشار المسؤول الوطني إلى أنه سبق أن قدم جوابا عن نفس الملاحظة في السنوات الماضية، وطلب موافاته بصيغة أخرى للإشهاد. واكتفى بإرفاق جوابه بنسخة لنفس تقرير الخبير المحاسب الذي سبق أن أدلى به للمجلس ضمن حسابه السنوي.

وعليه، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والمحاسبية ذات الصلة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الإطار:

- أن مسك المحاسبة لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المذكور؛
- أن الحزب لم يقم بتنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة -دائنة".

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني بأن الجواب عن هذه الملاحظة يوجد ضمن جواب الحزب عن الملاحظة المتعلقة بعدم إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة.

وجب التذكير بأن موضوع الملاحظة يخص عدم تنزيل مبالغ الدعم التي لم يتم إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم ومسك المحاسبة دون مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية سالف الذكر؛ وهو ما لم تتم الإجابة عليه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، يلزم كل حزب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع المعطيات المحاسبية بما فيها ديون الحزب. وتبعا لذلك، فإن الحزب مطالب في هذا الإطار بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ في هذا الصدد أن الحزب قام بأداء:

- الفاتورة رقم 21/2019 المؤرخة في 2019/07/03 والمتعلقة بمصاريف الاستقبال بمبلغ قدره 6.700,00 درهم، رغم أنها لا تتضمن كل البيانات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.12.503 الصادر في 4 ذي القعدة 1434 (11 سبتمبر 2013) بتطبيق بعض أحكام القانون

رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وخصوصا كمية المنتوج أو الكشف المفصل للخدمة وكذا سعر البيع الواجب أداؤه والمتعلق بكل منتوج أو خدمة على حدة.

وضمن رده، أوضح المسؤول الوطني أن الفاتورة تتعلق باستقبال أربعة عشر من مناضلي الحزب ...، وأرفق جوابه بفاتورة تتضمن تفاصيل بشأن موضوع الوجبات المقدمة دون تحديد الكمية أو السعر المتعلق بكل منتوج أو خدمة.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

- مصاريف تسيير الهياكل المحلية للحزب بمبلغ إجمالي قدره 24.000,00 درهم دون دعم صرفها بأي وثائق مثبتة.

وضمن رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن المبلغ يخص " **مصاريف الهياكل المحلية، أرسلت 1.000,00 درهم كل شهر عبر حوالات على منسقي الأقاليم الذين يتوفرون على مقرات جهوية للعناية بنظافتها** ". وأرفق جوابه بنسخ للحوالات ولجدول الإرسال ولقرارات تعيين المنسقين.

يجب التذكير من جهة، بأن موضوع الملاحظة يتعلق بعدم دعم مصاريف الهياكل المحلية بالوثائق المثبتة، ومن جهة ثانية، بإن الحزب مطالب بأن يثبت صرف أي مبلغ بوثائق إثبات في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة.

حزب النهضة

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب النهضة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 2 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 468.750,00 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 487.217,93 درهم، مقابل 443.962,28 درهم سنة 2018 و601.074,15 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 7 غشت 2020 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ أن الحزب لم يقدم بعض الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 ربيع الأخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بجدول المناهج الرئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية وقائمة الاستثناءات وقائمة تغييرات المناهج وجدول الديون وكذا وضعية الصندوق.

وجوابا عن الملاحظة، أعاد المسؤول الوطني عن الحزب تقديم نفس الوثائق المدلى بها ضمن حسابه السنوي.

وتبعا لذلك، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة والحرص على تقديم مجموع الوثائق المكونة لحسابه السنوي.

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الصدد، أن الحزب لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و"نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن ذلك راجع إلى غياب برنامج آلي يتوافق مع المخطط المحاسبي الموحد وأنه سيعمل على برمجة اقتنائه من الأخصائيين في المجال المعلوماتي.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حزب الأمل

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الأمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 لدى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 7 فبراير 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 468.750,00 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 468.750,00 درهم، وتخص أساسا تكاليف التسيير بمبلغ قدره459.390,00 درهم (98,11%)، مقابل 468.818,79 درهم سنة 2018 و457.903,03 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 7 غشت 2020 من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 18 من نفس الشهر، تبين أن الحزب قدم تبريرات كافية بخصوص جميع الملاحظات.

حزب الإصلاح والتنمية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الإصلاح والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 لدى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 9 سبتمبر 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 469.600,00 درهم، وتخص أساسا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (99,82%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2019 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 60.788,21 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن السنة المالية 2017؛ كما قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ قدره 12.000,00 درهم دون أن يبرز سبب ذلك.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره 373.484,24 درهم، وتهم:

- تكاليف التسيير: 361.524,24 درهم (96,80 %)، مقابل 385.176,41 درهم سنة 2018 و365.233,79 درهم سنة 2017؛
- اقتناء أصول ثابتة: 11.960,00 درهم (3,20 %)، مقابل 75.488,00 درهم سنة 2018 و42.728,00 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب يوم فاتح أكتوبر 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 5 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بجدول الهبات والوصايا والتبرعات وجدول التمويل العمومي وجدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات وجدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

وضمن رده، لم يقدم المسؤول الوطني الوثائق المشار إليها أعلاه وأشار إلى أن "**هذا من اختصاص المحاسب**".

وعليه، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الشأن:

أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال"مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[71] " المرفق بالملحق رقم (1) للقرار المذكور؛

- أن حساب العائدات والتكاليف يبرز على مستوى العائدات بحساب "إعانات الاستغلال" مبلغا صافيا قدره 407.961,79 درهم، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم المشار إليه سلفا (468.750,00 درهم) والمبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة (60.788,21 درهم)، وهو ما يخالف مبدأ الوضوح المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يمنع أي عملية مقاصة[72] بين المبالغ؛
- أن الحزب لم يمسك يومية الصندوق، علما أنه قام بعدة عمليات سحب وإيداع أموال بالصندوق وأداء مجموعة من النفقات نقدا، كما أن الوثائق المحاسبية المدلى بها للمجلس (دفتر الأستاذ[73] ودفتر اليومية[74]) لا تتضمن أي إشارة إلى حساب الصندوق، وهو ما يخالف قاعدة الشمولية، حيث أن الأحزاب ملزمة بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

وفي رده عن هذه الملاحظات، طلب المسؤول الوطني عن الحزب من المجلس أن يمده بنماذج مسك المحاسبة ليتبعها أويملأها.

للتذكير، فإن مسؤولية مسك المحاسبة، تعود حصريا للحزب، وبالتالي فهو المطالب بالامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ في هذا الصدد أن الحزب:

- لم يقدم أي وثائق تثبت صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 13.000,00 درهم تتعلق بتنظيم لقاءين تواصلين.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن "**الحزب وجه للمجلس الحوالات البنكية وللزيادة في التدقيق سنطلب من المستفيدين التأكيد بأنهم توصلوا بالقدر المالي وصرفوه**".

- لتبرير صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 15.950,00 درهم، قدم فواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الفواتير التي تستوفي جميع الشروط القانونية تكون مقرونة بأهمية المبالغ المؤداة.

- أنه لتبرير مصاريف الأنترنيت بمبلغ قدره 2.388,00 درهم، تم الإدلاء بفاتورات غير معنونة باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن " **هذه النفقات تندرج ضمن تكاليفه**".

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

71 - Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes
72 - Compensation
73 - Grand livre
74 - Livre journal

حزب الوسط الاجتماعي

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 10 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل 644.250,00 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (72,76%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 175.500,00 درهم (27,24%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 146.739,65 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم السنة المالية 2017.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 652.910,76 درهم، مقابل 611.328,73 درهم سنة 2018 و322.010,35 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 أكتوبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 9 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول فحص صحة النفقات

لوحظ في هذا الإطار أن الحزب قام بأداء:

- مصاريف التغذية بمبلغ قدره 3.330,00 درهم ومصاريف التنقل بمبلغ قدره 5.000,00 درهم دون دعم صرفها بأي وثائق إثبات في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولاسيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن المقاولتين المعنيتين **"لازالتا مغلقتين بسبب جائحة كوفيد 19، وفي انتظار إعادة نشاطهما وفتح مقراتهما سيوافي الحزب المجلس بالفاتورتين المعنيتين"**.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

- مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 1.866,78 درهم ومصاريف الهاتف بمبلغ إجمالي قدره 1.431,60 درهم، ولتبرير صرف هذه النفقات، تم تقديم فاتورات غير معنونة باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

فبالنسبة لمصاريف الماء والكهرباء، أوضح المسؤول الوطني أن "**مالك العقار يقيم بالخارج ويصعب عليه المجيء الآن بسبب جائحة كوفيد 19، ولكن عند مجيئه سيعمل الحزب على تغيير العداد في اسم الحزب** "؛ وبخصوص مصاريف الهاتف، أكد المسؤول الوطني أنها "**مصاريف الهاتف الذي يستغله الحزب في عمل لجنة الإعلام للحزب وتدخل كذلك في المصاريف الظرفية** ".

يجدر التوضيح أن الحزب مطالب في هذا الإطار بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 28 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

لم تسجل أي موارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف برسم السنة المالية 2019.

يشار إلى أنه **" لم يصرف للحزب مبلغ الدعم السنوي للسنة الثامنة على التوالي بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة بقيت بذمته منذ الانتخابات الجماعية والتشريعية المجراة سنتي 2009 و2011"** حسب ما ورد برسالة وزير الداخلية عدد 5216/م.إ. بتاريخ 28 ماي 2019.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 412.800,00 درهم.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب يوم فاتح أكتوبر 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 19 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقم بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره 683.296,02 درهم، يتوزع بين:

- مبلغ دعم غير مستحق بما مجموعه 469.117,39 درهم[75] يشمل:
  - مبلغا قدره 411.270,02 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 12 يونيو 2009 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم للحزب (500.000,00 درهم) والمبلغ العائد له وفق نتائج الانتخابات (88.729,98 درهم)؛
  - مبلغا قدره 457.847,37 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، سبق للمجلس أن صرح بشأنه أنه مبلغ دعم غير مستحق، باعتبار أنه حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم للحزب (672.026,00 درهم) والمبلغ العائد له وفق نتائج الانتخابات (214.178,63 درهم).
- مبلغ دعم غير مستعمل قدره 214.178,63 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011، سبق للمجلس أن صرح بشأنه أنه مبلغ دعم لم يتم إثبات استعماله لكون الحزب لم يوجه مستندات إثبات صرف المساهمة المذكورة إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

75 - تم الأخذ بعين الإعتبار مبلغ الدعم غير المستحق الذي قام الحزب بإرجاعه إلى الخزينة سنة 2014 (400.000,00 درهم).

وضمن جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى " **أن الحزب وبعد مؤتمره سنة 2012 وتحمل قيادة جديدة زمام أموره، وجد أنه مدين للخزينة بمبلغ 869.117,39 درهم، وقام سنة 2014 بإرجاع مبلغ 400.000,00 درهم من أصل المبلغ الإجمالي غير المستحق ... مما دفع الحزب إلى التوجه إلى القضاء، ولم يقم الحزب بتسوية الوضعية إلا حين بت القضاء في الملف. ... وبعد صدور حكم قضائي بضرورة إرجاع هذه المبالغ إلى الخزينة، فإن الحزب يناقش مع وزارة الداخلية كيفية تسديد هذه المبالغ ...** ".

وعليه وطبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الثالثة من المرسوم رقم 2.06.360 والمادة الثالثة من المرسوم رقم 2.11.608 والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 سالفي الذكر، يكون الحزب مطالبا بأن يرجع إلى الخزينة مبلغا إجماليا قدره 683.296,02 درهم.

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ بهذا الشأن أن الحزب:

- لم يقدم بعض الوثائق المكونة للحساب السنوي والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) والمتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:
  - مناهج رئيسية للتقويم خاصة بالأحزاب السياسية وقائمة الاستثناءات وقائمة تغيير المناهج؛
  - جدول الديون وجدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة وجدول التعهدات المالية المتلقاة أو المقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار وجدول تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف؛
  - جدول الهبات والوصايا والتبرعات وجدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات.
- لم يدل بكشوفات حسابه البنكي المتعلقة بشهري نوفمبر وديسمبر 2019 وكذا بجرد مستندات الإثبات المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي رده، أكد المسؤول الوطني أن:

- " **... عدم وجود بعض الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 يرجع بالأساس إلى عدم طلبها من طرف الخبير المحاسب المحلف الذي أسندت له مهمة وضع التقرير السنوي وفق ما ينص عليه قانون الأحزاب السياسية؛**
- **الحساب البنكي لم يعرف أي عملية بنكية خلال هذين الشهرين ولا تتم فيه أي عملية مالية لكونه محجوزا عليه من طرف الدائنين**".

يشار إلى أن الملاحظة التي تخص الإدلاء بجرد مستندات الإثبات لم تثر أي جواب من طرف المسؤول الوطني للحزب.

للتذكير، فإن مسؤولية الإدلاء لدى المجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المذكورة، تعود حصريا للحزب، وبالتالي فهو المطالب بالامتثال للقوانين والأنظمة التي تؤطر التنظيم المالي للحزب، ولا سيما القانون التنظيمي رقم 29.11 (المادة 44) والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المشار إليهما سلفا.

حول مسك المحاسبة

لوحظ بهذا الخصوص:

- أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار؛
- أن الحزب لم يقم بتنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، موضوع الملاحظة الأولى، على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"؛
- أنه لم يتم تقييد تكاليف بمبلغ إجمالي قدره 116.400,00 درهم على مستوى حساب العائدات والتكاليف، وهو ما يخالف قاعدة الشمولية[76] المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والتي توجب إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا:

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن " **... عدم إدراج التكاليف في القوائم التركيبية يتحمل فيه المحاسب المحلف المسؤولية، لأن الحزب أناط به مهمة القيام بهذا العمل ... والحزب مستعد لإعادة إصلاح هذا الأمر بما ينسجم مع القوانين الجاري بها العمل**؛

يشار إلى أن الشطرين الأول والثاني من الملاحظة لم يثيرا أي رد من طرف المسؤول الوطني للحزب.

للتذكير، فإن مسؤولية مسك المحاسبة، تعود حصريا للحزب، وبالتالي فهو المطالب بالامتثال للمقتضيات المحاسبية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المشار إليه أعلاه، أضف إلى ذلك أن القرار المذكور يلزم كل حزب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع المعطيات المحاسبية بما في ذلك ديون الحزب وفي حالة عدم التقيد بالمبادئ والقواعد المحاسبية، وعليه يتعين على الحزب الامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

76- Exhaustivité des écritures

حزب العمل

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب العمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 27 يونيو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 468.750,00 درهم، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير فقط.

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 121.107,88 درهم لا يخص الحملة الانتخابية أو لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 483.707,07 درهم، مقابل 573.238,37 درهم سنة 2018 و468.234,01 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 8 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 27 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة تتعلق بمسك المحاسبة، إذ لوحظ في هذا الصدد:

- أن الحزب قام بأداء عدة نفقات نقدا، غير أنه لم يتم مسك يومية الصندوق ولم تتضمن الوثائق المحاسبية المدلى بها للمجلس (دفتر الأستاذ، دفتر اليومية) أي إشارة إلى حساب الصندوق؛
- أن وضع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية[77] والمشار إليها بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لم يتم وفق النماذج الواردة بالقانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن **" الحزب يلتزم مستقبلا باستعمال حساب الصندوق في النفقات المؤداة نقدا عوض استعمال الحساب الجاري ".**

للإشارة، لم يثر الشطر الثاني من الملاحظة أي رد من طرف المسؤول الوطني عن الحزب.

يجدر التذكير في هذا الصدد بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين

77 - Tableaux de l'ETIC

الاعتبار مجموع التكاليف التي يتم أداؤها نقدا، كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لقاعدة الشمولية[78]، يكون الحزب ملزما بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

وعليه، فالحزب مطالب بالامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

78- Exhaustivité des écritures

حزب المجتمع الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 8 يوليو 2020، أي داخل الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه 475.750,00 درهم، وتتكون أساسا من مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (98,53%).

يشار إلى أن الحزب قام خلال سنة 2020 بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 164.850,46 درهم، يتوزع بين:

- مبلغ دعم قدره 99.564,00 درهم لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- ومبلغ دعم غير مستعمل قدره 65.286,46 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم سنة 2017.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 503.277,38 درهم، مقابل 615.621,14 درهم سنة 2018 و382.656,62 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولة الوطنية عن الحزب بتاريخ 6 غشت 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 2 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين ولم تثيرا أي رد من طرف المسؤولة الوطنية عن الحزب:

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ أن الحزب لم يقدم الكشف البنكي للحساب المفتوح باسمه عن شهر يونيو 2019 وكذا الصفحة الثانية من الكشف البنكي المتعلق بشهر ماي من نفس السنة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن أداء مصاريف الهاتف وتكاليف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره على التوالي 6.444,03 درهم و4.083,75 درهم قد تم دعم صرفه بفاتورات غير معنونة باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الإطار بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

الحزب الديمقراطي الوطني

تقديم الحساب السنوي

أودع الحزب الديمقراطي الوطني حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 19 أكتوبر 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

للإشارة، فإن الحزب لم يعمد إلى إيداع حسابه السنوي إلا بعد توصله بإنذار الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم 15 سبتمبر 2020.

موارد ونفقات الحزب

لم تسجل أي موارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف برسم السنة المالية 2019.

يشار إلى أنه **" لم يتم صرف مبلغ الدعم السنوي لفائدة الحزب للسنة الثالثة على التوالي بسبب عدم إرجاعه مبلغ غير مستحق بقي بذمته منذ الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015"** حسب ما ورد برسالة وزير الداخلية عدد 5216/م.إ. بتاريخ 28 ماي 2019.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 248.136,29 درهم، مقابل 391.901,67 درهم سنة 2018 و382.656,62 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 5 نوفمبر 2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 11 ديسمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ الدعم التالية:

- مبلغ دعم إجمالي قدره 651.991,70 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم غير مستحق؛
- ومبلغ دعم قدره 290.202,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم لا يخص الحملة الانتخابية (226.817,00 درهم) أو لم يتم استعماله (63.385,00 درهم).

وضمن رده، أكد المسؤول الوطني أنه **" تم ابرام اتفاق استثنائي مع وزارة الداخلية لاستخلاص مجموع المبالغ التي في ذمة الحزب، وذلك على دفعات، الأولى خلال الشهر الجاري، والثانية والثالثة خلال العام المقبل، وكل ذلك بعد الإستفادة من الدعم المقدم من طرف الوزارة".**

وعليه، وطبقا لمقتضيات المادتين 43 و45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450[79] والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667[80] ، فإن الحزب مطالب بأن يرجع إلى الخزينة المبلغ المتبقى، أي ما قدره 942.193,70 درهم.

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ في هذا الإطار أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسمه وكذا الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية وقائمة الاستثناءات وقائمة تغييرات المناهج؛
- جدول الدائنات وجدول الديون وجدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛
- جدول الهبات والوصايا والتبرعات وجدول التمويل العمومي وجدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات وجدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

يشار إلى أن هذه الملاحظة لم تثر أي رد من طرف المسؤول الوطني عن الحزب، وعليه يتعين على الحزب الامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حول مسك المحاسبة

لوحظ بهذا الشأن:

- أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09 المشار إليه سابقا وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور أعلاه و "نماذج القوائم التركيبية المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار؛
- أن الحزب لم يقم بتنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة، موضوع الملاحظة الأولى، على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة".

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن **" الحزب سيقوم في هذه العملية توازيا مع التسوية بأداء الديون لفائدة وزارة الداخلية".**

يجب التذكير في هذا الصدد بأن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية يلزم كل حزب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع المعطيات المحاسبية بما في ذلك ديون الحزب، وعليه يتعين على الحزب الامتثال للمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

79 - الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

80 - الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي، أن كل النفقات بمبلغ إجمالي قدره 248.136,29 درهم لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات.

وضمن رده، أدلى المسؤول الوطني بوثائق تثبت صرف نفقات تخص التنقل بمبلغ إجمالي قدره 16.000,00 درهم، بينما لم يتم الإدلاء بشأن صرف مبلغ قدره 232.136,29 درهم بأي وثائق إثبات في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حزب القوات المواطنة

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب القوات المواطنة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 بالمنصة الرقمية التي أعدها المجلس للإيداع الإلكتروني لحسابات الأحزاب السياسية بتاريخ 12أكتوبر 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

للإشارة، فإن الحزب لم يعمد إلى إيداع حسابه السنوي إلا بعد توصله بإنذار الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم 16 سبتمبر 2020.

موارد ونفقات الحزب

تم تسجيل موارد بمبلغ 6,16 دراهم على مستوى حساب العائدات والتكاليف برسم السنة المالية 2019.

أما نفقات الحزب والتي تخص هذه السنة تكاليف التسيير فقط، فقد بلغت ما مجموعه 457.681,73 درهم، مقابل 380.891,66 درهم سنة 2018 و375.811,36 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 4 نوفنبر2020، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 29 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بالإشهاد بصحة الحساب، حيث لوحظ أن الحزب قدم تقريرا يكتفي من خلاله الخبير المحاسب بالإشارة إلى أن القوائم التركيبية تعطي صورة أمينة للوضعية المالية للحزب ونتيجة العمليات وتدفقات الخزينة المسجلة برسم السنة المعنية، عوض تقديم إشهاد بأن" **القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه**"، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ولما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وفي جوابه، أعاد المسؤول الوطني تقديم نفس تقرير الخبير المحاسب.

للتذكير، فالحزب مطالب في هذا الصدد بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

حزب النهج الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

أودع حزب النهج الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2019 لدى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 15 أكتوبر 2020، أي خارج الأجل المحدد في 3 غشت من نفس السنة.

للإشارة، فإن الحزب لم يعمد إلى إيداع حسابه السنوي إلا بعد توصله بإنذار الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم 18 سبتمبر 2020.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة والتي تخص واجبات الانخراط والمساهمات فقط، ما قدره 73.100,00 درهم.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه 54.113,00 درهم، وتخص أساسا تكاليف التسيير بمبلغ قدره 49.913,00 درهم (92,24%)، مقابل 38.505,50 درهم سنة 2018 و76.021,50 درهم سنة 2017.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 3 نوفمبر 2020، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 28 من نفس الشهر، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول الوثائق المكونة للحساب المقدم

لوحظ في هذا الصدد أن الحزب لم يدل بالجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وكذا ببعض الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بمناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية وقائمة الاستثناءات وكذا قائمة تغييرات المناهج.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

وضمن جوابه، أكد المسؤول الوطني أن " **... ظروف جائحة الوباء حالت دون توصل خبير الحسابات بالمعطيات الخاصة بحساب الحزب ... وأن الحزب لا يتلقى أي دعم كيفما كان ... ولا يلجأ إلى خدمات المونين والوسطاء الذين يعطون فواتير مقابل خدماتهم ...**".

وجب التذكير في هذا الإطار، بأن إلزامية الإدلاء بالوثائق المكونة للحسابات السنوية ومسك المحاسبة وفق ما يمليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لا تقتصر فقط على الأحزاب التي تستفيد من الدعم السنوي الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، بل تشمل كذلك جميع الأحزاب السياسية كيفما كان مصدر مواردها المالية.